المشروع الوطني للسلام والمصالحة

الفهرس

مقدمة

إن الحديث عن مشروع وطني جامع أصبح حديث كل المخلصين من أبناء الوطن، خاصة بعد التغيير الكبير الذي حدث بعد سقوط النظام السابق، حيث تعددت الرؤى الحزبية والقبلية والجهوية والفكرية لبناء الدولة.

كما كان لبعض الأنظمة الاستبدادية دور في الفوضى التي يعيشها الوطن والمواطن، وشارك في ذلك بعض أبنائه وهم قلة همهم المال والجاه والنفوذ والسلطان وكثرة الأطماع على ثروات البلاد ومحاولة السيطرة على قرارها السياسي والأمني والاقتصادي والعسكري.

لكن أحرار ليبيا يبحثون عن مشروع متماسك يجمع القوى الوطنية الصادقة لمقاومة التحديات الداخلية والخارجية، وهذا مقترح قابل للنقد والزيادة والحذف والتوجيه والترشيد، بغية الوصول إلى مشروع وطني فكرته المركزية، السلام والمصالحة الوطنية.

إن تجارب التاريخ القديم والحديث تخبرنا، بأن قرار السلام هـ وقرار سياسي بالدرجة الأولى، مؤيد من قاعدة شعبية عريضة لا تعترض على القيادة المنتخبة الموثوق بها، ابتداء من النبي (ﷺ) الذي بايعه المسلمون سواء في البيعة الأولى أو الثانية، أو غيرها والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

1. ففي فتح مكة، قرار العف وعمن قاتل النبي (ﷺ) وحارب الإسلام وقتل المسلمين ونهب أموالهم وديارهم وسفك دماءهم، كان قرارا سياسيا مُسهما في تجسيد مرحلة جديدة من تاريخ ا الإسلام.
2. في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه، بعد أن كسر شوكة الردة وأسر سادة التمرد من أمثال الأشعث بن قيس الكندي وعمر وبن معد كرب الزبيدي عفا عنهم وكذلك عفا عن طليحة الأسدي الذي ادّعى النبوة ثم تاب وأناب، فكان قرار العف سياسيا من أبي بكر رضى الله عنه فصلح حال القادة، وكسب قبائلهم لصالح الدولة وحسن إسلامهم.
3. في عهد الحسن بن علي رضي الله عنه، تقاتل المسلمون فيما بينهم، وانقسمت الدولة إلى دولتين، دولة في العراق عاصمتها الكوفة بقيادة علي

بن أبي طالب رضي الله عنه، ودولة في الشام عاصمتها دمشق بقيادة معاوية بن أبي سفيان، ثم بعد استشهاد علي رضي الله عنه اختار الناس الحسن بن علي رضي الله عنه، واشترط عليهم في بيعته، تسالمون من سالمت وتحاربون من حاربت، فوافق أهل العراق على ذلك وتنازل الحسن بن علي عن حقه الشرعي لمعاوية بن أبي سفيان لتحقيق:

- وحدة الدولة والأمة.
- حقن الدماء بين المسلمين.
- الرغبة فيما عند الله من أجر.

وقدم مشروعا بنى فكرته على السلام والمصالحة وبعد مفاوضات عديدة وشروط بين الطرفين منها التكفل بجبر الضرر والاتفاق على دستور الدولة وغيرها من الشروط. فكان التنازل من الحسن لتحقيق السلام والمصالحة قرارا سياسيا بامتياز حقق فيه نبوءة النبي (ﷺ). إن ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين وبين الحسن من خلال موقفه الإنساني الرفيع وحسه الإيماني العميق،

بأن من معاني السيادة هي حفظ الدماء ووحدة الدولة وتماسك الأمة والتنازل عن الحقوق مقابل مقاصد سامية.

4. في جنوب إفريقيا، أكل الصراع بين السود والبيض الأخضر واليابس واستمر عقودا من الزمن، فكان رئيس الوزراء الأبيض الرجل العاقل والحريص على دولته وشعبه، له رأي فريد في زمنه، فقرر إخراج زعيم المعارضة الأسود مانديلا من السجن وجلس معه ووضعوا رؤية للمصالحة فكان قرار رئيس الوزراء، بإخراج مانديلا من السجن بداية الانطلاقة في تجربة إنسانية، أصبحت مرجعاً لدُعاة السلام في العالم واتفقت الحكومة والمعارضة على مشروع وطني استخدمت فيه أدوات الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والأمنية والقضائية الدينية لتحقيق السلام والمصالحة، فكانت بداية الخطوة للتوافق على المشروع ثم تنفيذه قرارا سياسيا.

5. الجزائر، مرت الجزائر بالعشرية السوداء فكانت كابوسا وظلاما على الدولة والشعب وأصبح أبناء الشعب الواحد من الطرفين بين قتيل وجريح ومشرد، حتى تقدم السيد عبد العزيز بوتفليقة في برنامجه الانتخابي للرئاسة وكان

مشروعه مُنصباً على المصالحة، واستطاع الرئيس بوتفليقة ومن خلفه الشعب الجزائري، أن يخرجوا من النفق المظلم من خلال إحلال السلام والمصالحة.

أما التجربة الإنسانية العالمية قديما وحديثا في التاريخ الأوروبي والأمريكي والأفريقي والأسيوي، تؤكد أهمية القيادة السياسية المؤمنة بمشروع السلام والمصالحة، وكذلك على الوطنيين المؤمنين بالمصالحة، أن يتكتلوا في مشروع له رؤية واضحة وقيادة منتخبة وإدارة حديثة، وأن ينظموا أنفسهم من خلال عمل مؤسسي يلبي احتياجات الشعب والمرحلة التي تمر بها البلاد.

فكان هذا المقترح بعد حوارات مع ألوان طيف وطني لإيجاد الوسائل والسبل لتحقيق الأمن والاستقرار في البلاد والمحافظة على سيادتها وتنمية مقدراتها وتحقيق أهدافها السامية، وهو النقاش وتعميق الرؤية وتجويد الفكرة، وتحسينها، فأشار هذا المقترح إلى:

1. أهمية الفكرة المركزية (السلام والمصالحة) في بناء الدولة.

2. الوصول إلى جمعية عمومية منتخبة، تمثل النسيج الوطني الليبي لها قيادة منتخبة.

3. الاتفاق على ميثاق يمثل القيم الوطنية لهذا التكتل.

4. إيجاد لوائح وتنظيمات تضمن مسار الجمعية العمومية لتحقيق أهدافها.

5. رسم صورة الرئيس القادم الذي يدعمه التكتل من خلال معايير وصفات واضحة المعالم، والاتفاق على شخص تتجسد فيه هذه المعايير والصفات.

6. دراسة التحديات الخدمية والأمنية والاقتصادية... إلخ من خلال المتخصصين وإنشاء مركز للدراسات متعلق باختيار الحكومة القادمة، وتقديم المشروعات المستعجلة وتحديد الأولويات وغيرها، وإسناد الملفات الساخنة إلى لجان متخصصة من أهل الخبرة والكفاءة.

7. الاستعداد للانتخابات القادمة البرلمانية والاتفاق على قائمة تمثل المشروع الوطني للسلام لرجال ونساء آمنوا بالسلام ولديهم من الملكات والقدرات والكفاءات والأخلاق والصفات، ما تؤهلهم لهذا المنصب التشريعي تحت مفهوم المواطنة.

8.تقديم برنامج انتخابي للشعب يُبين فيه التكتل مشروعه في السلام والمصالحة ورؤيته ووسائله لتحقيق ذلك، ويوضح فيه نظرته للدولة وواجبات الحكومة والدستور والقانون والحريات والمواطنة والمدنية والقضاء والمؤسسات والعلاقة بينهما والأجهزة الأمنية والعسكرية. كما يبين فيه التكتل أيضا موقفه من التطرف الفكري والهجرة غير الشرعية والتخطيط والإدارة والاقتصاد والإعلام والفنون والتعليم والعلاقات الخارجية والإسكان والعمل والأدب والمرأة والطفولة والشباب والسياحة والشيوخ والبطالة وذوي الاحتياجات الخاصة جسديا ومعنويا ونفسيا، إضافة إلى الرؤية من رعاية الأيتام والأرامل وتزويج وتجهيز الفقراء من أبناء المجتمع ورعاية اللقطاء، وذوي العاهات والأمراض المزمنة والاهتمام بالبيئة والصحة والرياضة والثقافة والمحاسبة والمراقبة، وكل الأمور المتعلقة بإنشاء دولة قوية حديثة تلبي مطالب الشعب وتسهم في الأمن والتنمية والازدهار الحضاري المحلي والإقليمي والدولي.

إن هذا المشروع المطروح يُؤمن بالمراحل وإن الزمن جزء من العلاج، كما أنه يرى أن الوطنيين من الرجال والنساء من أصحاب المبادئ القيم والفكر الثاقب

والمؤمنين بالكفاح والنضال السلمي لبناء الوطن وترقية الشعب، هم العدة والعتاد بعد توفيق الله عز وجل، للوصول إلى دولة تجسد المعاني الإنسانية المثلى والقيم الوطنية والمقاصد القرآنية والمصالح الفردية والمجتمعية وفي الصفحات القادمة شرح لما في المقدمة كرؤية عامة للمشروع الوطني للسلام والمصالحة.

والله من وراء القصد

علي محمد محمد الصلاّبي

تركيا – إستانبول

1439 هـ/ 2018م

تكتل السلام والمصالحة الوطنية

رؤية التكتل

إن استقرار ليبيا وأمنها وسيادتها وتنمية مقدراتها ورفاهية شعبها وتحقيق أهدافه السامية، من العدل الاجتماعي والحريات والنظام الديموقراطي والتداول السلمي ودولة الدستور والمؤسسات والقانون والقضاء مرهون بتحقيق مبادئ سامية من أهمها السلام والمصالحة الشاملة، كي تتحقق النهضة الحضارية ببعديها:

- **البعد المادي:** الذي يشمل جميع جوانب الحياة الصناعية والتجارية والزراعية والرياضة والفنون... إلخ
- **البعد المعنوي:** المتعلق بالقيم الروحية والقواعد الأخلاقية والإنتاج الفكري والإبداع الأدبي، والذي يتطلب معرفة واستيعاب فقه السُنن في المجتمعات وبناء الدولة والتي من أهمها:

الفكرة المركزية: لكل نهضة فكرة مركزية وفكرة محفزة، وكلما كانت الفكرة المركزية لعملية التغيير في المجتمع منسجمة مع المنظومة القيمية في المجتمع المراد تغييره، كانت تلبي احتياجات حقيقية للشعب، كلما كان التفاف المواطنين حولها أكبر وعدد المؤمنين بأهمية السلام والمصالحة، هم السواد الأعظم، لكنهم يحتاجون إلى تنظيم صفوفهم وإدارة أمورهم من خلال تكتل وطني على مستوى البلاد، تُفْرَزُ قياداته من خلال الانتخابات من جمعية عمومية تمثل ألوان الطيف الوطني ، من قبلي وجهوي واجتماعي وسياسي وفكري...إلخ ، جمع بينهم الوطن ومصلحته العليا وهويته وأعرافه وتقاليده وتاريخه وحضارته التي يعتز بها كل ليبي وليبية، والفكرة المركزية «السلام والمصالحة الشاملة» للتكتل وحدها، ليست كافية لجذب المواطنين وتحريك الصادقين المخلصين من أبناء الوطن، إذ لابد أن تصاحبها أفكار محفزة من صلب الفكرة المركزية وما يترتب على تحقيقها من فوائد للأفراد والمجتمع والدولة والإنسان الذي يعيش على هذه الأرض

ومن هذه الأفكار المحفزة أثر تحقيق السلام والمصالحة على:

1- حفظ الدماء.
2- الحفاظ على سيادتها.
3- حفظ الأعراض.
4- الحفاظ على دستورها ومؤسستها القضائية.
5- حفظ الأموال.
6- الحفاظ على جيشها وأجهزتها الأمنية.
7- حفظ العقول.
8- الحفاظ على اقتصادها.
9- صون القيم الإنسانية.
10- علاقاتها الدولية... إلى آخره
11- ضمان وحدة البلاد.

القوة الدافعة: فلا تغيير في أي شعب أو مجتمع للأفضل والخروج من الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والصحية والتقنية والتعليمية والنفسية، إلا إذا حدث تغيير إيجابي في عالم المشاعر والخروج من حالة اليأس إلى التفاؤل ومن الإحباط إلى الإنجاز المسدد بتوفيق الله وتسديده، والشعور المتجدد بأهمية القيم الإنسانية الرفيعة في تقدم المجتمعات وتحول الأفكار الوطنية الجامعة إلى

حقائق ملموسة في واقع الأفراد والمجتمع ، وينعكس ذلك على الدولة وقياداتها المؤمنة برؤية المشروع الوطني وإيمانها العميق به، فشروط القوة النفسية تتجلى في:

1. النجاح في زرع الإيمان واليقين بالفكرة وصوابها.
2. الثقة بأن هذه القيم تقرب المواطنين إلى خالقهم والرجاء في الله بأن النجاح يتحقق وفق سَنَنه الكونية.
3. الأخذ بالأسباب.
4. التدافع.

وإن إحلال السلام والمصالحة الشاملة في الشعوب يتحقق من خلال:

- قيادة سياسية منتخبة.
- جبهة وطنية عريضة مؤمنة بالمصالحة.
- استخدام مؤسسات الدولة الرئاسية والتشريعية والتنفيذية والقضائية والأمنية... إلخ، لتحقيق هذا المبدأ السامي.

- التغيير الذاتي: على المستوى القيادي للمشروع والتكتل العريض المتأثر بالمشروع الوطني، حيث لا يمكن التغيير ومجابهة الفساد بأشكاله، إلا إذا حدث تغيير إيجابي في عالم السلوك.

والتغيير سنة مجتمعية لا سنة فردية، فلابد أن يغير المجتمع نفسه أولا، من خلال نخبه ومفكريه وقياداته وعلمائه، حتى يحدث الله في أحواله الخارجية.

والتغيير لا يحدث في الخارج إلا إذ جرى في الداخل قال سبحانه وتعالى:﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾[الرعد: 11] **وللتغيير مجالات:**

أولاً. العقل: ويكون بالمعرفة والثقافة والتجارب والعلوم النافعة والصبر والاستقراء والتكامل والتدبر والتفكير العميق في المشاكل والبحث عن حلول من خلال عمل جماعي، يُؤْمِن بالتخصص والفروق الفردية وتنوع الملكات واستيعاب الخبراء وتجاربهم الميدانية.

إن تميز القيادة بعقل جمعي متصل بخالقه يختصر المسافات في الوصول إلى نقطة البداية والسير حتى النهاية في تحقيق المقاصد المجتمعية التي تحرص عليها الشعوب.

ثانياً. القلب: وذلك بتطهيره من الأنانية والجشع والأمراض المهلكة له في الدنيا والآخرة من كبرياء وغرور وحرص على الجاه والرياء وغياب مراقبة الله في الأعمال الوطنية. إن العقول النيرة والنفوس الطاهرة والقلوب الحية في الصف القيادي لها تأثيرها الكبير على التكتل ومن ثم على الشعب وللتغيير مراحل عدة:

1. **الإنكار:** أي بعد تشرب المشروع الوطني فكريا وعلميا لابد من الإنكار ومقاومة الفساد في المؤسسات العلمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية والأمنية والقضائية ... إلخ.

2. **تقديم بدائل مدروسة:** تعالج الأمراض برؤية حديثة علمية وطنية معتمدة على الله ثم الخبراء الوطنيين ومن سَنَن الله في المجتمعات سوف تتعرض العملية التغييرية التي يقودها تكتل السلام والمصالحة للمقاومة من قبل الجاهلين والمستفيدين من ثبات الأوضاع المزرية ولسوف توضع العراقيل ويشتد الغضب على القائمين على العملية التغييرية وتُكال لهم التهم والنعوت حتى ينفض الناس عنهم ولابد في هذه المرحلة من صبر القائمين عليها واحتمال كل ما يوجه إليهم، قال سبحانه وتعالى : ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ﴾

[الأحقاف: 35] وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرَءُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ أُولَئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ﴾ [الرعد: 22] ومع الصبر والاحتساب وتحمل الأذى والاستمرار في التواصل مع مكونات الشعب وتميز أخلاق القائمين على التكتل ونضوج أفكارهم وتماسك مشروعهم وملاءمته لاحتياجات الناس المادية والمعنوية سيكتشف المواطنين أن هذا ما يريدونه ويبحثون عنه وسيُقبل العقلاء من الناس على دراسة هذا الأمر الجديد والتعرف عليه وعلى هذه العملية التغييرية الجديدة والبحث في أمرها وسوف تثار تساؤلات مثل:

1. **ما الذي سيحدث لنا في حالة الفراغ السياسي وغياب الشرعية من الشعب؟**
2. **كيف سنواجه تلك المعضلة؟**

وغيرها من التساؤلات حول الفكرة وطبيعتها وسوف يلتحق أفراد جدد وهم الذين فهموا العملية التغييرية في بدايتها فهما خاطئاً وهم أيضا الذين يسعون لخير شعبهم وسوف يشتد البطش والإجرام من القائمين على السلطة الفاسدة لأنهم يَرَوْن العملية التغييرية دوام سلطانهم ومكاسبهم المحرَّمة، ولكن على

أنصار «تكتل السلام والمصالحة الوطنية» أن يوقنوا ﴿ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الرعد: 17] وتأتي مرحلة الالتزام ويتساءل المواطنون عن مكانهم في هذه العملية التغييرية بعد أن تعرفوا عليها واقتنعوا بأهميتها وعندئذ ينطلق تكتل السلام لتحقيق أهدافه النبيلة وهذا يتطلب من قيادة المشروع ومؤسساته ولجانه ومكوناته جهدًا مضاعفًا وحضورًا ميدانيا مكثفا وصدقا مع الله والذات والمواطنين. إن الفكرة المركزية «السلام والمصالحة» تخاطب العقل وتلامس القلب وتفجر الطاقات الكامنة في النفس البشرية والمغيرة لسلوك الأفراد نحو الأفضل وحينئذ يقترب تنفيذ المشروعات النظرية وتحويل الأفكار العلمية في المجالات المتعددة إلى إنجازات حقيقية.

3. **اختيار الشرائح التي تمثل كل مكونات المجتمع:** وهذا الاختيار يبدأ من بداية الفكرة ويتوسع مع مرحلة التنفيذ العملي فالمشاريع الكبرى في بناء الدول والأوطان وقيادة الشعوب التي تهدف إلى استنهاض المجتمعات وتنميتها من خلال القوة التنفيذية لإنجازها تحتاج إلى دولة تملك حق تطبيق هذه المشاريع الحضارية على المجتمعات التي

تقودها قيادة منتخبة لا استبدادية ولا ديكتاتورية ولا مفروضة من الخارج وإنما تستمد شرعيتها من شعبها فوظيفة قيادة التكتل قبل الوصول للحكم حسن اختيار الشرائح المتنوعة القادرة على المشاركة الجادة في العملية السياسية والاجتماعية كما أن القيادة السياسية للدولة التي وقف معها التكتل واستطاع أن يأتي بها للسلطة مسؤولية أكبر في الانفتاح على

مكونات الشعب واستخدام وسائل الدولة لتحقيق السلام والمصالحة وتقديم الخدمات بأفضل جودة وإعادة هيبة الدولة ومؤسساتها.

إن قوة الشعوب ودولها ونهضتها تقاس بخصوبتها في تقديم الرجال والنساء الذين تتوافر فيهم صفات قادة الدول من قوة وأمانة وعلم وخبرة وذكاء ورجاحة عقل ومعرفة بمشاكل المجتمعات والقدرة على علاجها ... الخ.

وسنة الله في التدافع بين الخير والشر، والصلاح والفساد، ماضية ولنجاح أي شعب أو مجتمع في عملية التدافع لابد من:

1)تطوير مستمر يشرف عليه أهل الاختصاص كل في مجاله فالحياة القيادية لابد لها من تطوير مستمر في مستوى الأفراد والمؤسسات في النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية والعسكرية حتى يتحقق التميز القيادي للشعب وقدراته على الصمود أمام التحديات الداخلية والخارجية.

2)الرصيد الأخلاقي أصل في نجاح المشاريع النهضوية ومقارعة الفساد فالقيادة الحكيمة التي تعتز وتتمسك بقيمها الروحية ومُثلها الأخلاقية أكثر صبراً وكفاحاً ونضالاً وتأثيراً ونجاحاً من فاقدي قيم ومُثل شعوبهم.

قال الشاعر:

إذا أصيب القوم في أخلاقهم فأقم عليهم مأتماً وعويلا

3) القدرة على إدارة الصراع من خلال التعامل مع جوهر أدوات القوة التي تستخدم في الصراع والتي وراءها تتكاثف كل الإمكانات المادية والعلمية والبشرية والفكرية والثقافية ... الخ. فالمال والإقناع والقوة الصلبة في التنظيم والإدارة والقيادة فهذا الذي يحدث الفرق في صراع الإرادات.

الجمعية العمومية

- إن الوصول إلى تكوين الجمعية العمومية التي تعبر عن رؤية المشروع ومكونات المجتمع تحدي كبير يتطلب من القيادة المرحلية مضاعفة الجهد والوقت للتواصل مع الناس.
- إن الجمعية العمومية في أول اجتماع لها تختار عبر الانتخابات قيادة التكتل ثم الإعلان عنه وعن رؤيته وأفكاره، كلما كانت الجمعية العمومية والقيادة المنتخبة تمثل رموزاً وطنية تغطي المكونات الاجتماعية والجغرافية والفكرية مع بروزها أخلاقياً وعقلياً وثقافياً لشركاء التكتل كلما كانت فرصة النجاح أكبر.
- الاتفاق على هيكل إداري يغطي كل مدن وقرى وأرياف الوطن.
- الاتفاق على ميثاق يُؤْمِن به التكتل.
- تحديد برنامج التكتل.
- تحديد المرشح الرئاسي.
- تحديد القائمة الانتخابية.

في الجمعية العمومية للتكتل يكون هناك ممثلون عن:

- رجال الأعمال
- القبائل
- النخب الفكرية
- الجهويات
- النخب السياسية
- المرأة
- مجالس المصالحة والبلديات
- الشباب
- المنظمات النسائية
- وزراء ورجال دولة وغيرهم من مكونات المجتمع
- الاتحادات والنقابات

من أهم صفات مرشح التكتل للرئاسة:

- رجل دولة
- شخصية جامعة
- خبرة وقوة بدنية وعقلية وذهنية.
- القدرة على اختيار وقيادة الفريق الوزاري.
- مؤمن بالسلام والمصالحة.

- معروف لدى الشعب أو يقوم التكتل بالتعريف به عبر وسائل الإعلام المتعددة.

حكومة المستقبل

وزراء حكومة المستقبل لديهم خبرة كل في مجاله ويكون متفرغاً لبحث المشاكل وكيفية حلّها من خلال فريق متخصص وتفرزهم قيادة التكتل في المجالات المتعددة في إدارة الدولة كالكهرباء والطب والتعليم والاقتصاد والخارجية والدفاع... الخ.

برلمان المستقبل

يحرص التكتل على خوض الانتخابات البرلمانية مستفيد من التجربة التي مرّت بها البلاد في السنوات الماضية ويبتعد التكتل عن:

1- المبالغة في إنفاق الأموال على الناخبين.
2- شراء الأصوات بالأموال لأن ذلك كبيرة وجريمة.
3- البعد عن إثارة العصبية والنعرات القبلية.

4- ويحارب التزوير.

5- ويتجنب التشهير بالخصوم وتتبع العورات.

6- ويعمل على عدم فقدان رابطة الإخوة مهما حمى وطيس التنافس.

ويعمل التكتل على توعية الشعب في كيفية اختيار أعضاء البرلمان وتوضيح الشروط والصفات اللازمة لمن يصل إلى قبة البرلمان وأهمية البرلمانات في حياة الشعوب ولذلك لابد من صفات متميزة ورسم صفات العض والبرلماني المؤشر الحيوي النشط في وجدان الشعب ومخيلته وثقافته لكي يكون الاختيار صحيحاً ومنسجماً مع طبيعة البرلمان ووظائفه الخطيرة في حياة الشعب وبعد تضحياته الكبيرة من أجل الحرية والعدالة والكرامة والشورى وحقوق الإنسان.

ومن أهم صفات من يتقدمون لعضوية البرلمان:

1- القوة والأمانة
2- صاحب رأي وحكمة
3- الاستقامة
4- كونه الأصلح
5- الوفاء
6- الكرم
7- المواطنة
8- حسن البيان
9- الخبرة
10- العلم
11- الشجاعة في إبداء الرأي
12- المصداقية
13- التحرر من العصبية والأنانية
14- الالتزام والشعور بالمسؤولية
15- لديه فن التعامل مع الناس
16- أن يكون في قومه مطاعاً
17- حسن الإنصات والإصغاء
18- صاحب رؤية ملهمة
19- أن يتجنب الفحش في القول
20- لا يتحدث إلا عما يعلم
21- معايشة الناس وعدم اعتزالهم ومعرفة ما هم عليه.

صاحب ابتسامة في وجوه الناس ويحسّن الإنصات ويتذكر الأسماء والشخصيات وله اهتمام بالآخرين ويراعي حقيقة أن كل شخص يود أن يكون مهماً وأن يكون متعاطفاً مع مطالب الناس ورغباتهم العادلة.

أن يكون مؤثراً وأهم شيء أن يكون مؤمنا إيماناً جازماً بمشروع السلام والمصالحة وعُرِف سعيه لهذا المشروع، إن جوهر الشخصية القيادية البرلمانية التي نطمح إليها ودعمها في الانتخابات البرلمانية تلك التي أظهرت ودعت وآمنت بأن الفكرة المركزية في بناء الدولة «السلام والمصالحة الوطنية» ولا شك أن السلطة المنتخبة على أسس وطنية وأخلاق إنسانية وصفات أصيلة هي الأمن الوطني الأول ومن ظن أن الأمن الوطني بأنه الحديد والنار فهو واهم ومخادع، فالأمن الوطني يأتي من الاقتناع ، من المؤسسة المنتخبة المختارة من أبناء الوطن الصالحين والصالحات الذين لم يصلوا إلى صياغة أوطانهم وبنائها عبر قهر خارجي، ولا خداع حزبي، بل اختارهم الناس بسبب خبرتهم وقدرتهم وصدقهم وإخلاصهم ومعرفتهم لأنه في حال توهم الأمن الوطني بأنه قوة عسكرية فإن الاتحاد السوفيتي لم يحميها سلاحها الجبار من التمزق ولا قداسة الشاه ولا تاريخه حمى عرشه في إيران ولكن العدل

والانتخابات الراشدة أبقت دولا ملكية أو جمهورية وجمعت بين الأمن الحالي والمستقبلي من خلال حكام راشدين حققوا السلام والعدالة والكرامة الإنسانية وتجاوزوا محن شعوبهم بالمصالحات الوطنية الرائعة.

إن التكتل من أهدافه الحصول على أغلبية راشدة حكيمة تؤمن بالسلام والمصالحة وقادرة على تحمل المسؤولية التاريخية والإنسانية والوطنية والدينية التي تمر بها البلاد.

البرنامج الانتخابي للتكتل

يقدم تكتل السلام والمصالحة برنامجاً انتخابياً يُبين فيه نظرته للدولة المدنية وحكومته المرتقبة فه ويُؤْمِن:

بدولة الدستور

الذي ينظم السلطات ويوضح شكل الدولة ويحافظ على الحريات العامة ويراعي المواثيق والمعاهدات الدولية للحقوق والحريات وأحكام الشريعة الإسلامية والقيم والعادات والتقاليد الأصيلة ويكون الوصول إلى الدستور الدائم من خلال حوار

مجتمعي لا يغيب فيه أي مكون من مكونات المجتمع أو تياراته وتوجهاتها الفكرية والسياسية ويسعى التكتل مع شركاء الوطن للوصول إلى أفضل ما أنتجته العقول البشرية في الدساتير مع مراعاة الخصوصية الليبية من هوية وثقافة وتاريخ وحضارة.

دولة القانون

فالتكتل يُؤْمِن بدولة القانون وكل المواطنين سواسية أمامه وفي تقلد المناصب الرسمية وتكافؤ الفرص ضرورة والعمل حق واجب، وجنسية الدولة لا تمنح أو تسقط أو تسحب إلا وفقاً لأحكام القانون كما أن التشريعات القانونية ينبغي لها أن تكون محكومة بميزان العدل وتحقق المصالح العليا للأفراد والمجتمع والدولة ومبنية على الحكمة تدفع بها المفاسد تجلب بها المصالح.

وهناك تشريعات قطعية غير قابلة للتغيير والتعديل فيما يتعلق بحفظ الدين والنفوس والأعراض والأموال وغير ذلك من الثوابت.

وهناك بعد آخر في قانون الدولة يرحب بالتغيير والرقي ويتماشى والتطور، وهذا يحتاج إلى متخصصين في الفقه الدستوري والقانوني والشرعي يتعلق بتفسير

النصوص وتحديد معناها وغايتها، وه وباب واسع جدا لدى أهل الاختصاص في الفقه الدستوري والقانوني يثري العملية التشريعية للقوانين ويجعلها أكثر مرونة في تلبية احتياجات الناس والدولة ويفترض أن تكون هناك حزمة من التشريعات البرلمانية تخدم مشروع السلام والمصالحة.

دولة الحريات

يُؤْمِن التكتل بدولة الحريات فلكل مواطن الحق في ممارسة الحياة السياسية والاقتصادية والدينية وحريته الشخصية وملكيته الخاصة مصانتان وحياته الخاصة حرم أمني ، وحقه في اللجوء إلى قاضيه الطبيعي مكفول وله أن يتقدم بشكواه بشتى الطرق في حدود القانون دونما قيد أو شرط ولا مصادرة أو تأميم أو فرض ضريبة إلا بقانون يُؤْمِن بالتعددية السياسية والفكرية والحق في التداول السلمي على السلطة عبر انتخابات حرة نزيهة يشارك فيها المواطنون في الداخل والخارج على حد السواء ويُؤْمِن التكتل بإطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسية على

أن يكون تأسيسها بمجرد الإخطار وتحت رقابة القضاء الطبيعي وحده وأن يكون الحزب مفتوحاً لعضوية جميع المواطنين بلا تمييز بسبب الجنس أو اللون أو الدين.

يرى التكتل أن اللغة الليبية (الأمازيغية) تاريخياً هي اللغة الأم في ليبيا وتعتبر حقاً شرعياً وقانونياً وطبيعياً لكل الليبيين، وعلى جهات الاختصاص ترسيمها والمحافظة عليها في ليبيا ودعمها في المناطق الأمازيغية، حيث أنها تمثل تاريخ وأصالة وحضارة ليبيا؛ وعلى التكتل العمل على تضمين ذلك في الدستور.

دولة المواطنة

يُؤْمِن التكتل بدولة المواطنة التي لجميع مواطنيها وتحترم كل إنسان يعيش فوق أرضها ومن ثم فلا وجه لتوزيع وظائف الدولة على أساس قبلي أو جهوي أو طائفي أو عشائري أو مذهبي أو على خلفية محاصصة أو إرضاء لحزب أو فكر أو تيار بعينه وإن كان التكتل يراعي ذلك من خلال دعم الكفاءة والقدرات المتناثرة من أبناء الشعب في مكوناته الاجتماعية والفكرية كما يعمل التكتل على تثقيف مناصريه وشرائح المجتمع في توضيح العلاقة بين الوطن والمواطن والمواطنة

فالوطن: هو ذلك الجزء الجغرافي من الأرض الذي تعيش عليه مجموعة من الأفراد تتفاعل فيما بينها بعلاقات إنسانية وعاطفية وروحية وثقافية ومادية وغيرها، وبشكل عام فإن معنى الوطن هو تعبير عن الأرض التي ولد فيها الفرد ونشأ وترعرع واختار أن يعيش فيها.

المواطن: هو ذلك الفرد الذي يعيش على تلك القطعة من الأرض وتفاعل الأفراد الآخرين من خلال مؤسسات تشكل على أساسها الدولة.

الدولة: هي كيان تشكل من مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية وأجهزة إدارية تحكمها نظم سياسية معينة ويندمج هذا الكيان في الأفراد والجزء الجغرافي لتتشكل بذلك الدولة والمواطنة صفة تطلق على الفرد الذي ينتمي إلى وطن معين.

المواطنة والوطنية: هناك فرق بين صفة المفهومين المواطنة والوطنية أي أن الوطنية تعد من أعلى مراتب المواطنة التي يحصل عليها الفرد من خلال انتسابه لجماعة ومشاركته في أعمال الدولة، والوطنية عاطفة قوية يشعر بها المواطن تجاه وطنه ولا تكون بالقول بل بالفعل وإن صفة الوطنية أكثر عمقاً من صفة المواطنة وتصبح

المصلحة العامة لديه أهم من المصلحة الخاصة والمواطنة تقدر بالقدر الذي يبذله رعاياها من أجلها فهي لا تمنح منحاً من مصدر خارجي بل تكتسب اكتساباً شأنها في ذلك شأن قيم الحياة الأخرى.

فالمواطنة: هي التعبير القانوني عن الوجود السياسي للوطن والمواطن هـ وحجر الزاوية لتطوير الوطن ابتداء من نظامه السياسي والاجتماعي والاقتصادي وامتداد للنهوض الثقافي والارتقاء الحضاري وتتجلى المواطنة في أرقى صورها بارتقاء الاستقلال الوطني وثبات العزة والكرامة من ناحية كما تظهر بتثبيت جميع الحقوق السياسية للمواطن.

والمواطنة هي القلب النابض للديموقراطية فعندما تُسلب حقوق المواطنة تأخذ الديموقراطية في الاختفاء فممارسة حقوق المواطنة لا تجري إلا من خلال تطبيق النهج الديموقراطي **ومن أهم ركائز دولة المواطنة:**

1. محاسبة الحاكم
2. السيادة

3. مساءلته

4. الشورى.

إن مفهوم المواطنة يشمل حقوقاً مختلفة تتمثل في الجانب المدني والقانوني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والفكري والمعرفي والتكنولوجي وهي حقوق يتمتع بها جميع المواطنين وهي واجبات على الدولة ومن أهمها:

1. تحفظ له حقوقه الدينية والمدنية
2. توفير الأمن والاستقرار
3. توفير التعليم للجميع
4. تقديم الرعاية الصحية الأولية والاجتماعية
5. توفير الخدمات الأساسية
6. توفير حياة معيشية كريمة
7. المساواة والإنصاف بين المواطنين أمام القضاء والقانون
8. العدل وتكافؤ الفرص الوظيفية العمومية والمناصب في الدولة

9. الحرية الشخصية وحرية الرأي والتعبير وحرية الانتقال
10. العدالة الاجتماعية
11. حق المشاركة السياسية
12. تساوي المسؤوليات أمام الجميع

وهذه الحقوق يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين على حد سواء وهي مكفولة لكل فرد حسب التشريعات «الدستور والقانون» بغض النظر عن التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية على أن يلتزم كل فرد بحدود حريته ولا يتعدى حريات الآخرين وكلما عمقنا فكرة دولة المواطنة ازداد الناس احتراماً وتقديراً لأبناء وطنهم واعترفوا بالخصوصية الثقافية للآخر وساهموا في السلام والمصالحة الشاملة.

يرى التكتل أن الحقوق الطبيعية والهوية بما يتعلق بمناطق ليبيا المختلفة قابلة للحوار والنقاش للوصول إلى تحقيق قيمة المواطنة والعدالة والوصول إلى هوية وطنية شاملة من خلال قيادة حوار مجتمعي تقوده القيادة الوطنية السياسية التي تقود البلاد في المستقبل.

دولة المؤسسات

يُؤْمِن التكتل بدولة المؤسسات وبمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وتوازنها وتعاونها ويُؤْمِن بأن الشورى الحقيقية لا تأتي إلا بتفعيل هذا المبدأ وتدع وإلى ضرورة تحقيق ذلك من خلال الرقابة على دستورية القوانين والتأكيد على التزام السلطة التشريعية بما يدور في الدستور والحد من تفويض السلطة التشريعية صلاحيتها للسلطة التنفيذية وخاصة فيما يتعلق منها بالحقوق والحريات وضرورة إخضاع أعمال السلطة التنفيذية للرقابتين البرلمانية والقضائية، ويرى التكتل وجوب تجنيب مؤسسات الدولة السيادية والمالية الصراعات والانقسامات. ونرى أن خير دور للجيش هو الحفاظ على إقليم الدولة والدفاع عنه ولا يقبل بأي حال تدخله في مفاصل العمل المدني بشتى أشكاله السياسية والاجتماعية أو الاقتصادية، ولابد من تطويره وإسناد قيادته لشخصيات وطنية مختصة ومتعلمة ومتابعة للتطور التكنولوجي والتقني لدعم المؤسسات، كما أننا ندعم المؤسسة الشرطية في الحفاظ على الأمن وحماية الحريات وحقوق

الإنسان وذلك من خلال بناء منظومة شرطية أساسها الكفاءة والتميز وفصلها عن المآرب الحزبية والسياسية كما أننا نرفض القوانين والمحاكم الاستثنائية أو الخاصة كافة ونؤمن بتوفير ضمانات انتخابية حرة نزيهة وذلك من خلال تشكيل لجنة قضائية دائمة تنفرد بإدارة مجمل العملية الانتخابية.

دولة مدنية

يُؤْمِن التكتل بأهمية الدولة المدنية والتي تستمد سلطاتها من انتخاب الشعب لقادتها ويعارض دولة العسكرة القائمة على الاستبداد والدكتاتورية ومصادرة الشعوب في حقها في اختيار حكامها ويرى أهمية وجود الدستور الذي ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم والسلطات في البلاد كما أنه من حق المواطنين المراقبة والمحاسبة والنقد البناء وعليهم واجبات، ونؤيد الدولة المدنية القائمة على الشورى والمواطنة وحقوق الإنسان والحريات العامة وحقوق المرأة، ولسنا مع الدولة الدينية التي عرفها الغرب النصراني في العصور الوسطى.

إن أول دولة مدنية قائمة على الاجتهاد البشري بعد انقطاع الوحي في التاريخ الإسلامي كانت دولة الصديق، قامت على أساس الاختيار والبيعة والشورى ومسؤولية الحاكم أمام شعبه وحق كل فرد في الرعية، أن ينصح لهذا الحاكم و يأمره بالمعروف وينهاه عّن المنكر وقيمها مستمدة من مقاصد القرآن الكريم والتوجيهات النبوية الرشيدة كما أن للاجتهاد البشري مكانته المرموقة والحاكم ليست لديه سلطة مطلقة فهناك دستور يحكمه مقيد بالقطعيات المحكمة في القرآن والسنة

دولة القضاء

1. يُؤْمِن التكتل بأهمية تطوير المؤسسة القضائية حتى يتحقق العدل ويرفع الظلم عن المواطنين وأهمية العمل على تأسيس بنية قضائية مستقلة تكون بمثابة صِمَام الأمان للمجتمع بكافة مؤسساته وأفراده وضمانة جوهرية لاستقراره وحفظ حقوق أفراده وتشكل من السلطتين التنفيذية والتشريعية، دعامات وركائز نظام الشورى للدولة وقادرة على تحقيق العدالة الناجزة للكافة دون تمييز أو تفرقه وذلك استرشاداً بالمعايير الدولية وإحكاما للشريعة الإسلامية

وعليها أن تعمل على إيجاد السبل التي تكفل حسن انتقاء المعينين في بداية السلم القضائي وذلك على أساس ومعايير سلوكية صارمة مع الالتزام بمعايير الشفافية وتكافؤ الفرص.

2. تمكين القضاء من القيام بدوره في الرقابة على أعمال السلطتين التشريعية والتنفيذية.

3. عدم التدخل في أعمال القضاء من أي جهة كانت والالتزام بالقضاء الطبيعي ورفض كافة صنوف القضاء العسكري أو الاستثنائي.

4. وضع موازنة خاصة بمرفق القضاء تلحق بالموازنة العامة للدولة بما يكفل استقلاليته ماليا وإداريا عنها، الأمر الذي سينعكس حتما على استقلاله المهني.

5. تحسين جدول مرتبات القضاة وسائر العاملين بمرفق العدالة، الأمر الذي يضمن كرامتهم، ويعينهم على أداء أعمالهم بحيدة ونزاهة وتجرد.

6. ضرورة إلحاق أعضاء الهيئات القضائية الجدد فور تعيينهم بمراكز الدراسات القضائية المعتمدة، سواء داخل القطر أو خارجها، لتأهيلهم علمياً وعملياً،

ولا يُقتصر في هذا الصدد على القضاة وأعضاء النيابة وإنما يتعداه إلى الخبراء وأعوان القضاة.

7. إرساء مبدأ حصانة القاضي تفتيشاً وتأديباً وعزلاً وترقيةً ونقلاً والعمل على أن تكون الجهة المنوطة بها التفتيش على أعمال القضاة غير تلك التي تتولى تأديبهم حتى لا تجمع تلك الأخيرة بين صفتي الخصم والحكم معا، مما يفتت عضد الحياد والعدالة.

8. جعل تبعية السجون لوزارة العدل أو الإشراف القضائي، لا للسلطة التنفيذية، بما يضمن عدم استخدام السياسة العقابية كوسيلة تنكيل وامتهان.

9. ضرورة الاهتمام بالموظفين والمهنيين والمساعدين القانونيين وسائر العاملين في مجال القانون بما فيهم المحامون، والعمل على دعم نقاباتهم وتأصيل قيم الدفاع عن المظلومين.

10. رعاية حق القضاة في تشكيل الأندية والروابط والجمعيات التي تعبر عنهم وترعى مصالحهم.

11. تقوية سبل التعاون بين مؤسسة القضاء ومؤسسات المجتمع المدني.

12. ضرورة التأكيد على دور المحكمة الدستورية العليا وتفعيل دورها الرقابي على أعمال السلطتين التشريعية والتنفيذية بما يكفل اتساق هذه الأعمال مع الدستور.

13. القضاء على مشكلة بطء تنفيذ الأحكام وذلك من خلال تبني نظام قاضي التنفيذ وإيكال كل إشكاليات ومعوقات التنفيذ إليه مع إعطائه الصلاحيات اللازمة، لتذليل العقبات كافة التي تقف في سبيل ذلك.

14. منح الهيئة القضائية سلطة واسعة في اختيار القضاة بناء على معايير موضوعية وعادلة ومتوازنة، وعلى أساس من الكفاءة والنزاهة والتأهيل وبمعزل عن الأهواء السياسية أو القبلية أو الجهوية وغيرها.

15. ضرورة أن يلزم كل من يلج سبيل القضاء بتقديم إقرار بالذمة المالية له ولعائلته وذلك بعد تعيينه، وأثناء تركه لعمله لأي سبب من الأسباب، وذلك دعما لقواعد الشفافية والعدالة والمساءلة.

إن مبدأ استقلالية القضاء مهم في تحقيق العدل، كما أن الفصل بين السلطات يعد أحد ضمانات الدولة القانونية الحديثة، لتحقيق الأهداف المرجوة لضمان

الحرية ومحاربة الاستبداد وتقسيم الأعمال للإتقان، فهذه الأمور من مقاصد الإسلام والنظام في الدولة.

إن فصل السلطات فقه عُمري راشدي تجلى في قوله لمعاوية وأمير الشام إنه لا سلطان له على عبادة بن الصامت وهو قاضي فلسطين وفي القرآن إشارة واضحة إلى هذا الفصل فالسلطات التشريعية هي «الكتاب» و«السلطات القضائية» هي الميزان والسلطات التنفيذية «هي الحديد».

إن نظام الفصل بين السلطات ضمان للحرية ولشرعية الدولة، لأن وضع السلطات كافة في يد هيئة واحدة أو شخص واحد من شأنه أن يدفع أو يشجع هذه الهيئة أو الفرد على الاستبداد بعكس توزيع السلطات فإنه يجعل من كل سلطة رقيبة وموازنة للسلطات الأخرى في ممارسة اختصاصها.

كما أنه من شروط توفير المحاكمة العادلة للمتهم استقلالية القضاء وحياد القاضي، لأن حق المتهم في المحاكمة العادلة، لا يمكن أن يتجسد حقيقة إلا

بوجود محكمة مستقلة محايدة تعتمد على قضاة لا يمكن أن توجه أصابع الشك والاتهام، وعدم النزاهة إليهم، فهم يعتمدون في عملهم على الحياد والاستقلال.

ويعد استقلال القضاء عنصراً رئيسياً في تحقيق المحاكمة العادلة والشرط الضروري الأول لتنفيذ القانون بشكل عادل، وإذا أمعنا النظر فيما يخص النظام القضائي والقاضي في ضوء ما توصل إليه الفكر القانوني والأنظمة القانونية الحديثة، نجد أن فكرة استقلال القضاء في حضارتنا موجودة ، فعلى صعيد الفكر النظري باستطاعة كل باحث استنباط قواعد وأسس استقلال القضاء وحياد القاضي من خلال الآيات القرآنية والتوجيهات النبوية الممارسة الراشدية والخبرة التاريخية والمعالم الحضارية لأمتنا، ويمكن القول إنه بناء على المصلحة المرسلة وسد الذرائع والاستفادة من الخبرة التاريخية والضمانات والآليات التي وصل إليها الفكر القانوني الحديث يمكن القيام بتكييف قانوني جديد لمكانة القاضي وشرعية ممارسته لعمله وعدم قيام الحاكم بوظيفة القضاء دفعاً للتهمة عن نفسه وخوفاً من انحرافه ،لأن المؤسسة القضائية محور ارتكازي في تحقيق العدل بين المواطنين والطريق إلى إحلال السلام والمصالحة الشاملة.

التعليم

1. يتبنى التكتل خطة استراتيجية وطنية شاملة لجميع الجهات ذات الصِّلة بالعملية التعليمية والتربوية والعمل على تنفيذها من خلال منهج علمي متكامل، للنهضة العلمية في جميع مراحل التعليم والتدريب وتعزيز الجودة والكفاءة والمساواة من خلال مؤسسات تتمتع بالاستقلالية وتتميز بالتنوع والاختيار وتخضع للمساءلة.

2. أن يعمم التعليم الأساسي وإعطاء أولوية للمناطق والفئات المحرومة.

3. أن يطور التعليم العام ليلبي حاجات الفرد والمجتمع في المجالات كافة.

4. تنمية الاتجاهات العلمية لدى الأطفال مثل الإبداع وروح النقد والموضوعية وإكسابهم قدرات ومهارات تلائم نموهم الفكري والجسدي وتتصل ببيئتهم المباشرة.

5. إعادة التوازن للمناطق النائية والمحرومة والبعيدة عن المدن الرئيسيّة وذلك من خلال تدعيمها ببناء المدارس والجامعات بها، وإمدادها بالكوادر البشرية المدربة والمؤهلة للنهوض تعليميا بأبنائها.

6. تبني سياسة واضحة تكفل الاهتمام بالعنصر البشري في العملية التعليمية في الدولة من حيث حسن اختيار وتدريب وتأهيل المعلمين وأساتذة الجامعات والعاملين في الحقل التعليمي ورعايتهم صحياً ومادياً وذلك سعياً وراء خلق جيل جديد من القيادات التعليمية تؤمن بالحرية والعدل والمساواة وحقوق الإنسان.
7. دمج تقنية المعلومات والاتصالات في العمليات التعليمية والإدارية والتطويرية
8. التواصل وزيادة الوعي بفوائد التعليم والتعليم التقني والتدريب المهني.
9. إنشاء قاعدة بيانات شاملة للتعليم والتدريب وأدلة التقييم والمؤثرات التوجيهية، دعم الطلبة لبذل أقصى طاقتهم وإمكانياتهم وتحسين مهارتهم في اللغات والعلوم والرياضيات في جميع مراحل التعليم.
10. تطوير وتجويد التعليم بالمدارس الخاصة ووضع نظام للاعتماد الوطني في الدولة.
11. توفير خيارات تعليمية ملائمة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.

12. تعزيز المشاركة المجتمعية وزيادة مساهمة كافة قطاعات المجتمع في التعليم العام.
13. توفير بدائل متنوعة من برامج التعليم الأساسي للكبار.
14. إعداد المواطنين للعمل في الاقتصاد المعرفي.
15. إعداد إطار تنظيمي مطور للمواءمة بين التعليم التقني والتدريب المهني من قطاع التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل.
16. زيادة الإنفاق على التعليم والبحث العلمي.
17. تعديل جدول أجور ومرتبات كافة العاملين بقطاعي التعليم العام والمالي، مع منح ميزات إضافية للعاملين منهم بالمناطق النائية وزيادة الاعتماد على الكوادر الوطنية للعمل في مجال التعليم.
18. تكفل الدولة مجانية التعليم في جميع مراحله وإلزاميته حتى المرحلة الثانوية على الأقل.
19. دعم ورعاية المراكز العلمية والبحثية المتخصصة وزيادة مخصصاتها من قبل الدولة والحفاظ على استقلاليتها.

20. وضع آلية ومنهج يكفل التواصل بين المواطنين المقيمين بالخارج من العلماء والأكاديميين في شتى المجالات والاستفادة من خبرتهم ونقل الناجح من تجارب الدول التي يعملون بها إلى داخل الوطن بغية الاستفادة مما يمكن تطبيقه.

21. تبني نظام تعليمي يُبين عقيدة التوحيد ومبادئ الحرية والعدالة والمساواة ونشر ثقافة قبول الآخر ويدعو للحوار ويُؤْمِن بالعمل الجماعي وروح الفريق والمبادرة ويرعى القيم والأخلاق والتقاليد الصالحة والثوابت الوطنية.

22. متابعة كل ما يستجد في النظم التعليمية النافعة وتوفيرها بما يرقى إلى مستوى الأنظمة التعليمية العالمية المتميزة ويكفل الربط بين نتائج التعليم والاحتياجات الحالية والمستقبلية لسوق العمل.

23. وضع منهج متكامل للنهوض بتعليم النساء في الشرائح العمرية المتقدمة، الأمر الذي يسهم لا محالة في إعداد الأسرة كعنصر مؤثر في التكوين الاجتماعي والاهتمام بمواكبة المرأة للتعليم والتربية مثل الرجال. كما ينبغي أن تضمن مناهج التعليم قيم السلام والعدل والمصالحة والتسامح بين المواطنين.

المؤسسة العسكرية (الجيش)

يعنى التكتل بأهمية المؤسسة العسكرية لحماية الحدود والدستور والشعب والدولة من الاعتداءات الخارجية.

ومن هنا يرى التكتل:

1. ضرورة تطوير المؤسسة العسكرية لكافة قطاعاتها للوصول إلى مؤسسة فعالة تحت الحكم المدني.
2. يجب إسناد قيادة هذه المؤسسة لقيادات عرفت بالوطنية واحترام إرادة الشعب والحرفية العالية والذكاء المتميز والمعرفة العسكرية وتقنياتها المتبحرة وسلامة العقل والبدن والنفس.
3. تطهير المؤسسة العسكرية ممن أوغلت أيديهم في دماء الليبيين بالباطل والزيف والبهتان.
4. أن يخضع المنتسبون إليها لفحوص طبية دقيقة بحيث لا يدخلها مدمن خمر أو مخدرات فكيف يسند سلاح الشعب لمن هو فاقد لعقله.

5. العمل على تطوير الكليات العسكرية وفق آخر ما توصلت إليه الدراسات العسكرية الحديثة.
6. العمل على إرسال المتفوقين لدورات خارجية لدول صديقة ذات تقدم رفيع في هذا المجال.
7. أن تكون عقيدة المؤسسة وولائها لله ثم للدستور والوطن.
8. الاهتمام بالصناعات العسكرية والتقنية والاستخباراتية التي تلبي حاجات المؤسسة في المستقبل.
9. عدم تدخلها في الشأن السياسي والاقتصادي في البلاد.

الأوقاف والخطاب الإسلامي

يعمل التكتل على تطوير المؤسسات الدينية كوزارة الأوقاف وجعلها قادرة على المساهمة الحقيقية والفعالة في التنمية المجتمعية وفق فهم إسلامي يدرك الواقع ويستشرف آفاق المستقبل ويسخر المؤسسات الوقفية لخدمة المجتمع المدني وصولا

إلى تحقيق الأمن الاجتماعي ومن أهم الأهداف التي تسعى الدولة الحديثة لتحقيقها من خلال وزارة الأوقاف والشؤون الدينية:

1. تحقيق ملائمة وانسجام مع مؤسسات المجتمع المدني والجامعات والمراكز البحثية دعما للعلاقات التكاملية بينهما.
2. زيادة وعي القضاة والعاملين في مجال الوقف، وبناء إدارات وقف وإرشاد قادرة على القيام بدورها، وفقاً للمفهوم المدني للوقف.
3. رفع مستوى الإقبال على تعلم القرآن الكريم قراءة وحفظاً وتفسيراً وترتيلاً وتجويداً، وتنمية القائمين على تحفيظه مما سيؤدي بدوره إلى تخريج أجيال من حفظة القرآن الكريم المهرة ويعين ذلك على ذلك الاهتمام بأهل التخصص وإعداد المساجد وبنائها وتطويرها وفقاً للتطور المعماري الحديث وكذلك مراكز للتحفيظ تعد إعداداً حضارياً بما يخدم المجتمع.
4. نشر العقائد والمبادئ والأخلاق والمعلوم بالدِّين بالضرورة وسيرة الرسول(ﷺ) تاريخ الإسلام من خلال دورات وندوات ووسائل الإعلام وتفعيل دور المساجد حتى تصل إلى كل المواطنين والمواطنات.

5. التوسع في برامج التنمية المجتمعية ذات الصِّلة بالعمل النسائي والدعوة إلى التفاعل الإيجابي مع الحضارة المعاصرة مع الحفاظ على سمات الهوية الإسلامية وتفعيل المساهمة مع الجمعيات الخيرية وعمل مراكز لها بجانب المساجد بحيث تنتشر روح المسجد على من حولها.
6. التأكيد على الوحدة الوطنية ونبذ التفرقة والتعصب والغل وربط هذا الشعب بأمته وآمالها وطموحاتها.
7. تطوير أعمال الحج والعمرة بهدف رفع مستوى الخدمة وتنمية قدرات القائمين أعمال ببرامج المساجد.
8. جعل المسجد مركزاً للإشعاع الديني والحضاري والتربوي والثقافي والاجتماعي وإعداد إصدار الموسوعات الإسلامية بأساليب عصرية تساعد على التفقه في الدين وتوزيعها على المساجد والنوادي والمواطنين.
9. تفعيل دور البحوث والدراسات الشرعية في تلبية احتياجات المجتمع.

10. تطوير آليات بيان الحكم الشرعي في القضايا العامة والخاصة والاهتمام بالمخطوطات الإسلامية والإنسانية وحفظها بطريقة علمية عصرية تضمن حسن الانتفاع بها.

11. العمل على إيجاد مكتبات في كل المساجد وأخرى عامة تعزز الدور الفاعل للمكتبات في نشر الثقافة والعلم والمعرفة والفقه وتوثيق الروابط مع كافة المكتبات ومراكز البحوث ذات الصِّلة داخلياً وخارجياً.

التطرّف الفكري والأجهزة الأمنية

يرى التكتل خطورة الفكر المتطرف الإرهابي على الأفراد والمجتمع والدولة ويعمل على إيجاد رؤية وطنية أمنية تتبناها الأجهزة المختلفة للتصدي لهذا الخطر الداهم.

وتشمل تلك الرؤية أبعاداً متعددة تشرف عليها الحكومة والتنسيق مع مؤسسات الدولة منها ، الجانب القضائي والأمني والقانوني ، والاقتصادي والاجتماعي والنقدي للأفكار من خلال علماء موثوق في علمهم ودينهم وكذلك متابعة الاختراقات الاستخباراتية لجعل بلادنا مستباحة من خلال شماعة الإرهاب

والعمل على التصدي لها وتظهر الحاجة لإيجاد أجهزة أمنية استخباراتية متطورة تحمي المواطنين والدولة من أعدائها وتعمل على حمايتهم ، إن اهتمام الدولة بهذا الأمر يجنبها المفاجآت العدوانية وقد أشار أحد خبراء المجال الأمني إلى أهمية ذلك «إذا عرفت نفسك وعرفت عدوك فليس هناك ما يدعوك إلى أن تخاف نتائج مائة معركة وإذا عرفت نفسك ولم تعرف العد فإنك سوف تواجه الهزيمة في كل معركة».

إن بناء الأجهزة الأمنية ومكاتب المعلومات التي تقدم للقيادة التقارير لوضع الخطط المناسبة يحتاج إلى التطوير والاستفادة من تجارب الامم والشعوب والدول.

كما أنه يجب أن يكون على رأس هذه الأجهزة أناس عرفوا بخبرتهم الطويلة وحسهم الأمني المتميز وحرصهم على الوطن ومواطنيهم واشتهروا بأخلاق الفرسان وصفات رجال الدولة ومستحضرين الأجر والمثوبة من خالقهم العظيم لحفظ أموال الشعب وأعراضهم ودمائهم وعقولهم وسيادة بلادهم.

إن من أسباب استمرار الدولة ونجاحها إعطاء هذا الأمر حقه من حيث الاهتمام والارتقاء بما يناسب أحوال العصر الذي نحن فيه كما أن هذه الأجهزة يجب عليها أن تبعد كل عنصر يكذب على الآخرين ولا يتحرى الدقة والأمانة والشفافية والصدق وتقدمه لمحاكمات عادلة حتى يصبح عبره لغيره.

كما أن الأجهزة الأمنية يجب أن ترى في مشروع السلام والمصالحة الوطنية صِمَام أمان للشعب والدولة والسيادة وتعمل على إنجاحه وفق الرؤية الشاملة التي تقودها القيادة السياسية المنتخبة.

التخطيط والإدارة

يرى التكتل أن التخطيط السليم والإدارة الناجحة من الأسباب الأكيدة التي تبنى بها الدول ويعد التخطيط الجسر بين الحاضر والمستقبل.

وفي قوله تعالى:﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ ﴾[الأنفال: 60]

دعوة للإدارة والعمل والتخطيط والاستعداد بقوة لمواجهة الأعداء والقوة هنا تفهم بمفهوم العصر فقد تفهم بالقوة البدنية وذلك ببناء الرجال الأشداء الأقوياء في إيمانهم وأبدانهم وقوة السلاح بكل أنواعه وحسب ما تخرجه المصانع من أنواع الأسلحة.

﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ ﴾ مفهوم التخطيط الطويل الأجل الذي يجب أن تأخذ به الدولة وإداراتها الحكيمة حتى تحمي نفسها ومواطنيها من الطامعين.

وقد ضرب الله في القرآن الكريم مثلاً في التخطيط السليم الذي قام على أسس منطقية فأمكن بذلك تلافي مجاعة كانت تهدد شعباً كاملاً بالهلاك بسبب التخطيط السليم الذي قام به يوسف عليه السلام وهو أمين على الخزائن (وزير المالية في دولة العزيز) وذلك حين فسر الرؤيا التي جاءت على لسان ملك مصر في قوله تعالى : ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ﴾[يوسف: 43] وتولى يوسف عليه السلام تفسير الرؤيا فقال:

﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ﴾

[يوسف: 47].

إن يوسف عليه السلام فسّر الرؤيا وزاد عليها بأن قدم خطة عملية تستغرق القطر كله والشعب المصري كله أي أن خطته اعتمدت على التشغيل الكامل لطاقة كل فرد في الأمة وهذا الذي أراده يوسف عليه السلام وعبر عنه بقوله ﴿تَزْرَعُونَ﴾ إن الذي يخطط له يوسف عليه السلام هو مضاعفة الإنتاج وتقليل وترشيد الاستهلاك لأن الأزمات والظروف الاستثنائية تحتاج إلى سلوك استثنائي ولأن سلوك الناس في الأزمات غير سلوكهم في الظروف العادية –استرخاء وبطالة– فإن هذه الأمة تكون في حالة خلل خطير يحتاج إلى علاج ومعالج خبير إن يوسف عليه السلام قسم خطته إلى ثلاث مراحل بنص القرآن:

﴿ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا ﴾ [يوسف: 47]

﴿ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ ﴾ [يوسف: 48]

﴿ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ ﴾ [يوسف: 49]

الطابع الغالب على المرحلة الأولى هو الإنتاج والادخار مع استهلاك محدود فيوسف عليه السلام حدد خطط الإنتاج بالزراعة وحدد استمرار الإنتاج الزراعي سبع سنين العمل فيها دائبا لا ينقطع ومع هذا الجهد الكبير في الإنتاج المستمر كان هناك تحديد واضح للاستهلاك يبدو في قوله: ﴿ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ ﴾ [يوسف: 47] وأمر يوسف بحفظ السنابل المخزونة من الغلال كاملة كما هي ﴿ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ ﴾ [يوسف: 47] **كان يريد يوسف عليه السلام أن يوازن بين ثلاثة جوانب:**

الأول: الإنتاج.

الثاني: الاستهلاك.

الثالث: الادخار وأن يعيد استثمار المدخرات.

ومن سَنَن الله في التطور أن تختلف تفاصيل الصورة ولكن أساسها سيظل قائماً عميقاً في حضارتنا وتراثنا وتظهر معالم التخطيط والإدارة في كلمات يوسف عليه السلام حيث إن التخطيط يعد وظيفة أساسية من وظائف الإدارة التي لا يمكن لها أن تكون فعالة بدونها كما أن التخطيط في حقيقته يعتمد على دعامتين

وخمسة عناصر أما الدعامتان فهما التنبؤ والأهداف وأما العناصر فهي السياسات والوسائل والأدوات والموارد المادية والبشرية والإجراءات والبرامج الزمنية والموازنة التخطيطية التقديرية.

إن كتب علم الإدارة والتخطيط الحديث تقول إنه لا إدارة فعالة إلا بتنظيم ووفق تخطيط سليم مسبقاً وهذا عين الذي زاوله يوسف عليه السلام لقد جاء إلى الحكم يوم جاء وبرنامجه الإصلاحي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتربوي والإعلامي والزراعي كل ذلك في ذهنه قد أعدّ إعداداً دقيقاً وأما التنبؤ: فاستشراف المستقبل واستشفاف الآتي وهذا عين ما كان من يوسف بما علمه الله تعالى :- ثم تجده أيضاً قد حدد الأهداف في مضاعفة الإنتاج وتقنين الاستهلاك وترشيده ثم تخزين الطعام وهذا يقتضي خطة تفصيلية لأن الهدف العام الكبير ليس شيئاً إذا لم يقترن بخططه التفصيلية وهنا يأتي دور السياسات والوسائل والأدوات والموارد البشرية والإجراءات والبرامج الزمنية والموازنة التقديرية، وهذا ما فعله يوسف عليه السلام على ضوء علم الإدارة الحديث وإن كان القرآن الكريم، حصر كلام يوسف عليه السلام في جمل جامعة وجيزة ولَم يشر إلى تنمية

الإنسان لكنها متضمنة قطعاً في الخطة لأن القرآن علمنا أن الانسان إنما هو نفسيته ومضمونه ومحتواه وأن تغيير الخارج بدون تغيير الداخل لا يغير نقيراً.

لقد وضع يوسف عليه السلام العنصر البشري في خطته لعلمه أنه لا تنجح خطة ليس وراءها الإنسان الذي ينتقدها وأما منهجه في التعامل مع الإنسان فقد ظهر في دعوته للسجينين إلى التوحيد وبذلك يكون منهجه في الارتقاء بالإنسان الذي هو عدة الحضارة ومحرك النهضة ومنفذ البرامج ومنجز المشاريع دعوته لتوحيد الله وتعليمه حقيقة الإيمان بالله وهذا الكون وهذه الحياة وحقيقة الآخرة والقدوم عليه سبحانه تعالى.

إن فائدة التغيير الخارجي تزول إذا لم يكن هناك إنسان أمين على منجزات التغيير الخارجي ويحمل القيم الداخلية التي تضمن استمرارية التغيير من صدق وأمانة.

إن التغيير يجب أن يمارسه المواطن في المحتوى النفسي فيطور وينمي ذاته باتجاه الأفضل ثم جسده ويحوّله إلى ممارسة وتطبيق وتحقيق ولكي نرسي نظاماً لابد أن نهيئ له إنساناً أولاً وإذا طورنا النظام ومفاهيمه دون الإنسان فسرعان ما يتسرب

الفساد من الإنسان إلى النظام فيقوضه أكثر مما يتسرب الإصلاح من النظام إلى الإنسان فيصلحه لأن الأنانية وحب الذات والجشع أقوى من نصوص القوانين والأنظمة ما لم تهذبها التربية الداخلية العميقة والأخلاق الكريمة المبنية على معرفة الله وحبه والخوف منه تقدم يوسف عليه السلام، للإشراف على تنفيذ هذه الخطة وكان هذا الاستعداد بعد أن بدد ظلال الشك وأوهام التهم عن نفسه وبذلك حدث التكامل القوي:

- بين الخطة والمخططين
- بين حساب الأنظمة وحساب الأخلاق
- بين الأسس المادية والقيم الروحية
- بين الدين والحياة

كما أنه عليه السلام اختار المعاونين الذين ساعدوه في عمله فكان من رجال يوسف عليه السلام من أعانوه على تنفيذ أوامره بدقة وهدوء كما أشارت الآيات القرآنية إلى المعلومات اليقينية التي بنى عليها يوسف عليه السلام خطته إن معالم

الخطة السياسية والاقتصادية الناجحة أن تكون مبنية على معلومات يقينية صادقة حقيقية لا على الخيال الشعري المجنح الذي لا يرتبط بالواقع ومن هنا صارح يوسف عليه السلام الشعب بالشدائد التي تنتظره لكنها ليست المصارحة التي تثبط أو تقعد عن العمل ولكنها التي تدفع للعمل وتزيد الهمة وتضاعف الجهد والطاقة ، إن السبع التي تلي الرخاء ستكون مجدبة لا تعطي بل تأخذ وتأكل فهي تقتضي حرصا واحتياطا ونلاحظ في الآيات القرآنية الكريمة التي تكلمت عن خطة يوسف عليه السلام عنصر الأمل والتفاؤل، وهذا أمر مهم في الخطة الناجحة قال تعالى : ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ [يوسف: 49] إن بعد الشدة التي أشار إليها يوسف انفراج ورخاء وستعود بإذن الله تعالى إلى سيرتها الأولى ولكن بداية العودة تكون عاماً مباركاً غير معهود العطاء وفرةً وكثرة وكأن الخير فيه سيفيض بغير جهد ﴿عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ﴾ أي: يسقون الغيث ويغارون وينجدون من الغوث وكل ذلك متلازم ﴿وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ إشارة أخرى إلى فيض الخير فلا يلجأ الناس إلى عصر الثمار إلا بعد أن تفيض

حاجة الاستهلاك الأساسية وهي الأكل ولابد من الأمل والتفاؤل في أي خطة وإلا فإن كان لا أمل فما الداعي إلى العمل؟

ولقد حّرك يوسف عليه السلام دوافع العمل عندهم بتحذيرهم من شدة سنوات القحط ثم حّركها ثانية بفتح نافذة الأمل، إن يوسف عليه السلام كان مظلوماً مضطهداً في سجن الملك وهو يملك من المعلومات والخطط مما يجعله في محل قوة عند المفاوضة إلا أنه لم يشترط لنفسه شيئاً بل جادت نفسه الزكية بالتفضل بالخير والعطاء والنصح والإرشاد بدون أي مقابل من الخلق وإنما من الخالق سبحانه وتعالى كما نلاحظ أن يوسف عليه السلام، كان مستوعباً لفقه الخلاف حيث إن الملك وشعبه بعيدون عن منهج الله منغمسون في الجاهلية ومع هذا التقى معهم في الخير المحض السعي نح وإنقاذ البلاد والعباد من محنة المجاعة والقحط هذه والسعة في الفهم والاستيعاب العميق من فقه إنقاذ الشعوب والدول، لقد كان من ثمار تدبير يوسف عليه السلام وتخطيطه أن حفظ الشعب من الهلاك والجوع وخرج من الشدائد وعاد إلى الرخاء وهذا واقع تخطيطي في القرآن الكريم لندرك أن الدول لا تقوم على التخمين أو التواكل ولكنها على الأخذ بالأسباب

في اتخاذ أدق الأساليب أعمقها في جوانب الاقتصاد والسياسة أو غيرها، فالدولة تحتاج إلى التخطيط الرشيد والإدارة الحازمة والقدرة على استشراف المستقبل والتصدي للمخاطر وإنجاز ما يمكن إنجازه للمصلحة العامة.

إن التكتل يهتم بالكفاءات المتميزة في علم التخطيط والإدارة وأصحاب الخبرات الفريدة في هذا المجال ويدفع بهم في مفاصل الدولة ويساعدهم على خدمة شعبهم بلادهم فكل الوزارات تحتاج لعباقرة في هذه العلم.

الاقتصاد

إن التكتل يرى من واجبات الدولة تقوية اقتصادها بالإعداد المالي وتنوع مصادر الدخل وتجعل من اقتصادها يخدم مواطنيها وقيمهم ومبادئهم وعليه أن تعمل على تطوير ميدان الصناعة والزراعة والعقار والاستيراد والتجارة..... إلخ.

كما أن في تنمية اقتصادها آثار على شعوبها والشعوب المجاورة لها وعليها أن تبذل جهدها من خلال الوزارات المختصة في الشأن لاستغلال الموارد البشرية والمادية استغلالا اقتصاديا يؤدي إلى الرفاهية للمواطنين، مما يساعدهم على قيام

الصناعات الثقيلة والانتعاش التجاري ووسائل القوة المادية والمعنوية التي تحقق للدولة وشعبها القوة والرخاء كل ذلك وفق برامج تنمية متكاملة، ولا تبقى الدولة سوقا ماليا سلعيا للشرق أو الغرب ، إن تحقيق القوة الاقتصادية والسياسية يؤدي إلى قوة الدولة والقيام برسالتها في الحياة وتسهم في ارتقاء شعبها ومساعدة ومساندة شعوب صديقة أخرى، وهذا يرجع بالخير على الإنسانية كما أننا نرى الانفتاح على المدارس الاقتصادية العالمية والاستفادة منها وفق قيمنا وحضارتنا نتطلع إلى أن يأخذ الفكر الاقتصادي الإسلامي وضعه الطبيعي في الاقتصاد العالمي خصوصا بعد أن أثبت قدرته بين أهل الاختصاص وحتى أن علماء الغرب يقولون بذلك يقول جاك أوستري : إن طريق الإنماء ليس محصورا في المذهبين المعروفين بل هناك مذهب اقتصادي ثالث راجح هو المذهب الإسلامي، إننا ندعو قادة الاقتصاد في البلاد إلى بناء فكر اقتصادي على أساس سليمة وقواعد صحيحة يستفيد من التجارب والمذاهب الاقتصادية الكبرى وعلى الدولة أن تحارب بالقوانين المظاهر الاقتصادية الهدّامة التي يكثر فيها الغرر والغش والاحتكار والخداع وغيرها وتجعل أهدافها الاقتصادية الوصول إلى الاكتفاء الذاتي

لمواطنيها بمعنى أنه يجب عليها أن يكون لديها من الخبرات والوسائل والأدوات ما يجعلها قادرة على إنتاج ما يفي بحاجتها المادية والمعنوية وسد ثغرتها المدنية والعسكرية عن طريق ما يسمى بفروض الكفاية وهي تشمل كل علم أو عمل أو صناعة أو مهارة يقوم بها أمر الناس في دينهم أو دنياهم، فالواجب على الدولة حينئذ أن توجد من مواطنيها من يتعلمها ويتقنها ويعمل بها حتى لا يكونوا عالة على غيرهم ولا يتحمل فيهم سواهم من الأمم الاخرى وبغير هذا الاستغناء والاكتفاء لن نكون شعبا حرا عزيزا كريما، فلا عزة لشعب يكون سلاحه من صنع غيره ولا حرية لمن لا يستطيع أن يصل إلى الاكتفاء الذاتي، نعم نستفيد من الخبراء الأجانب ولكننا نسعى إلى الوصول إلى تعلم الخبرات بمواطنينا لأنه لا سيادة حقيقية لشعب يعتمد على خبراء أجانب عنه في أخص أموره وأدق شؤونه وأخطر أسراره ولا استقلال لشعب لا يملك زراعة قوته في أرضه ولا يوجد الدواء لمرضاه ولا يقدر على النهوض بصناعة ثقيلة إلا باستيراد الآلة والخبرة وغيرها.

إن من أهداف التكتل ومن مفردات مشروعه الوطني أن يتعاون الأحرار من أبناء شعبه للوصول إلى الاكتفاء والتحرر من التبعية ويتمسك ويعمل على الوصول

للاكتفاء وأن تؤسس الدولة اقتصادها بحيث يكون قادرا على الاستفادة والتعاون مع الاقتصاد العالمي وأن يكون اقتصادها متنوعًا وتنافسيًا وكفيلاً بأن يلبي احتياجات المواطنين الآنية والمستقبلية و تأمين فرص أفضل للجميع ومستوى عيش مستوى مرتفع ويرى أن الدولة يقتصر دورها على الأمور الآتية:

1. المراقبة والتحضير والتنظيم وتكفل حماية الكسب المشروع والقضاء على الفساد والغش والتلاعب والاحتكار.
2. بناء اقتصاد معرفي يقوم على البحث والتطوير والابتكار والتميز في ريادة الأعمال وتعليم رفيع المستوى هادف لتنمية الاقتصاد وتطوير المجتمع وبنية تحتية ومعلوماتية متطورة.
3. التوسع في الصناعات والخدمات ذات الميزة التنافسية المستمدة من الصناعات البترولية أو غيرها على حساب ما يتوفر في الدولة.
4. الاستغلال المسؤول والأمثل للنفط (للدولة البترولية) والغاز وخلق توازن بين الاحتياطي والإنتاج وبين التوزيع الاقتصادي ودرجة الاستنزاف.
5. تطوير بنية تحتية كافية وقوية قادرة على دعم النمو الاقتصادي المتوقع.

6. تطوير قوة عمل تتميز بالمهارة الفائقة والإنتاجية العالية.

7. تمكين الأسواق المالية من تمويل المشاريع والقطاعات وبناء المؤسسات القادرة على تقديم الخدمات للمواطنين بكفاءة وتخضع لمعايير الشفافية والمساءلة والمحاسبة.

8. التأكيد على ضرورة إنشاء أجهزة متخصصة للإحصاءات الرقمية للسكان تتولى مهمة الرصد الدقيق للمواليد وإنشاء خرائط لكافة المدن والمناطق الحضرية والنائية على حد سواء والإحصاء الدقيق للسكان والمنشآت والمرافق وذلك بهدف استخدام تلك المعلومات في وضع خطط التنمية للدولة على نحو متوازن وعادل يضمن توزيعا منصفا للثروات في البلاد، ولابد من التخطيط القائم على الإحصاء الدقيق والأرقام الحقيقية والمعرفة اللازمة بالحاجات المطلوبة ومراتبها ومدى أهميتها والإمكانات الموجودة ومدى القدرة على تنميتها والوسائل الميسورة لتلبية الحاجات والتطلع إلى الطموحات ويكون ذلك بتطوير الكفاءات البشرية المتنوعة في كل مجال تحتاج إليه وأن تطور نظامها الإداري والمالي بحيث تنمي هذه الطاقات وتحسن تجنيدها وتوزيعها على شتى الاختصاصات بالعدل ووضع كل إنسان في

المكان المناسب له، والحذر من إسناد الأمر لغير أهله « إذا وُسِّدَ الأمرُ إلى غيرِ أهلِه ، فانتظرِ الساعةَ » ويرى التكتل على الدولة أن تحرص على الثروة البشرية وتحافظ عليها وتعمل على تنميتها جسمياً وعقلياً وروحياً وعملياً ومهنياً، وعليها ألا تهدر شيئاً وأن تحافظ على الموارد المتاحة وتعدها أمانة يجب أن ترعى، ونعمة يجب أن يشكر الله عليها باستخدامها أحسن استخدام وأمثله، ومال الشعب في مجموعه أشبه بمال اليتيم والمؤسسات التي ترعاه أشبه بولي اليتيم ولهذا يجب أن نحافظ عليه وننميه بالتي هي أحسن استرشاداً بقوله تعالى في الوصية بمال اليتيم ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾ [الإسراء: 34] ، [الأنعام: 152] واستئناساً بالفقه الراشدي للفاروق عمر بن الخطاب عندما وضع نفسه في التعامل مع أموال الأمة كتعامل الولي مع مال اليتيم بل ثروات الشعب أشد خطراً وأكثر حذراً للقائمين عليه لمن آمن بالله، والْيَوْمَ الآخر، ويرى التكتل ضرورة التنسيق بين فروع الإنتاج مسترشداً بحديث الرسول (ﷺ) الذي أشار فيه إلى الاكتفاء بالزراعة وحدها وما يتبعها من الإخلاد إلى الحياة الخاصة المعبر عنها باتباع أذناب البقر وترك الجهاد في سبيل الله وما يطلبه من إعداد القوة يُعرض

الأمة لخطر الذل والاستعمار وهذا بالضرورة يحتاج إلى نوع من الصناعات لا بد من أن يتوفر في الأمة إذ ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ولقد أنزل الله في كتابه سورة الحديد تنبيهاً منه على أهمية المعدن الخطير قال تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ ﴾ [الحديد: 25] وفي قوله تعالى: ﴿ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ ﴾ [الحديد: 25] إشارة إلى الصناعات المدنية وبهذا تكتمل في سلمها وحريتها، ويرى التكتل أهمية تشغيل النقود التي تملكها الدولة وكبار الأثرياء إلى ساحة الحركة والعمل فإن النقود لم تخلق لتحبس وتكتنز وإنما خلقت لتتداول وتنتقل من يد إلى يد ثمينة لبيع أو أجر عمل أو عين ينتفع بها أو رأس مال لشركة أو مضاربة فهي وسيلة لأغراض شتى وليست عرضاً لذاتها هذه بعض الخطوط العريضة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي وتحرير الشعب من العبودية الاقتصادية لغيره والاقتراب به نحو عزته وسيادته وحريته وكرامته، كما ينبه التكتل إلى أهمية توزيع الزكاة ورعاية أموال الأوقاف ووضعها في محلها الصحيح ، إن قوة الاقتصاد في الدولة تساعد على دعم السلام والمصالحة في جبر الضرر والتعويضات المالية للمتضررين وتحمل تكاليف السير وتحقيق المشروع في دنيا الناس.

الإعلام

يهتم التكتل بالإعلام وتوظيفه في خدمة السلام والمصالحة الوطنية وتحقيق أهداف المجتمع والدولة فه ومن الوسائل المهمة واللازمة في حركة الحياة.

إن للإعلام أهميته الخطيرة في العصر الحديث وقد نال اهتماماً بالغاً في كل الدول حتى أنشئت له كليات خاصة وهي «كليات الإعلام» وأنشئت له وزارت خاصة وهي وزارة الإعلام التي تشرف على سائر وسائل الإعلام في الدولة ويعين وزير لها من أكفاء الوزراء وأرشدهم ولاء لنظام الحكم القائم في الدولة وذلك لخطره الكبير وأهميته في هذا العصر الذي انتشرت فيه وتقدمت العلوم الحديثة والمخترعات المتعددة والنظريات المختلفة، فالإعلام له تأثيره على الفرد والأسرة والمجتمع والدولة والمجتمع الدولي كله ويرى التكتل أن للإعلام أهمية في الآتي:

1. تزويد الناس بالمعلومات والحقائق وغيرها من ضروب المعرفة وآخر الأحداث والأخبار لتشبع رغبتهم الملحة للمعرفة ويقوّموا الأمور التي حولهم في المجتمع تقويماً

عادلاً ويفهموا طبيعة البيئة التي يعيشون فيها ويتمكنوا من التكيف معها والتجارب مع أفرادها.

2. نشر الوعي والحقائق الثابتة وتثقيف العقول وتنوير الأذهان ومحاربة الخرافات والأساطير والبدع الضارة، حتى يتغير أسلوب الحياة وتتغير الأفكار إلى الأفضل والأحسن وذلك بعرض الجوانب الإيجابية من الحياة عرضاً إعلامياً مناسباً وعرض المعلومات والأفكار الحديثة والعصرية التي تؤدي إلى نهضة الشعب وزيادة وعيه وثقافته.

3. دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وإحداث التغيير فيها للأفضل وذلك بتخطيط إعلامي سليم يتم به نقل التقنية الحديثة إلى أقصى مدى من البث والدعاية ويلازم هذا الإعلام ويواكب خطوات التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وشرح حقائقه وأهدافه.

4. المحافظة على شخصية المجتمع بكل معتقداته وآدابه وتراثه وتاريخه وتعميق كل هذه بوسائل الإعلام المختلفة حتى يظل المجتمع متماسكا بشخصيته المعروفة باستمرار.

5. تحقيق الترابط التام بين القيادة المنتخبة والشعب الناخب بحيث تنسجم وتتوافق القاعدة العريضة من المجتمع مع القمة مما يدفع المجتمع إلى التقدم السريع والعمل والبناء.

6. التصدي للحكومات الفاسدة وكشفها وصحتها وبيان خطورة ذلك على الشعب والدولة وتوعية المواطنين بخطورة تولى المناصب السيادية والقيادية من المجرمين والمندسين.

7. محاربة ما يقوم بالاضطرابات الخاطئة لقلب الحكومات المنتخبة النزيهة وبيان الحقائق وكذلك معالجة خطاب الحقد والكراهية نحو طبقة معينة أو مذهب بعينه .... إلخ.

8. التعامل مع الأحداث بموضوعية وصدق وإنصاف وإرشاد الناس لما فيه سعادتهم وفلاحهم في الدنيا والآخرة.

9. الحرص على حسن اختيار الأسلوب الإعلامي المناسب للمخاطبين وتطويعه حسب الظروف والزمان والتدرج في إيصال الرسالة الإعلامية حتى لا يشق على المخاطبين استيعابها.

العلاقات الخارجية

1. يرى التكتل أن تقوم الدولة في سياساتها الخارجية على الالتزام بالثوابت والتوازن والاستقلالية والفعالية والتأكيد على إيجابية وأهمية الرسالة الإنسانية النافعة على الصُعُد الإقليمية والدولية كافة، وتجعل المصلحة الوطنية للدولة واسطة العقد وحجر الزاوية في سياستها الخارجية وتؤمن بالحرب دفاعاً عن الوطن والشعب وكرامته ومصلحة أبنائه وضد الاعتداءات عليه وفي كل الأحوال الحرب ليست هدفا في حد ذاتها.
2. يؤمن بأهمية التعاون بين الدول والشعوب وذلك في إطار الالتزام بأسس ومبادئ الشرعية الدولية.
3. يلتزم بالعهود والمواثيق التي تبرمها الدولة مع الأفراد أو الدول أو المنظمات أو الجماعات.
4. يتمسك بضرورة تسوية كافة المنازعات الدولية بالطرق السلمية وحظر استخدام القوة للنيل من سلامة أراضي أي دولة أو استقلالها السياسي.

5. يحترم سيادة الدول الأخرى ومنع التدخل في شؤونها الداخلية وحقها في تقرير مصيرها.

6. يدعو إلى السلام الإقليمي والعالمي كهدف استراتيجي ويعتبر أن التعاون بين الدول في مختلف المجالات هـ والأساس والنبراس لعالم أكثر استقراراً ورفاهية وتنمية.

7. يدعم مسيرة العمل العربي والإسلامي المشترك سياسياً واقتصادياً وأمنياً من أجل تعزيز العمل العربي والإسلامي والإنساني المشترك، وتعظيم الروابط بين الدول والشعوب والدفاع عن حقوقها والتأكيد على نصرة القضايا العادلة.

8. تنخرط وتسهم وتدعم كافة الجهود الدولية التي تسعى لتحقيق الأمن والسلم الدوليين وتتصدى مع المنظومة الدولية للفقر والجوع وانتشار أسلحة الدمار الشامل والأمراض الخطيرة وتدهور البيئة وانتهاكات حقوق الإنسان.

9. تؤكد على ضرورة إرساء قواعد شراكة جديدة بين الدول المتقدمة والدول النامية تسهم في استقرار ونمو العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول وتضع أسساً متوازنة وعادلة للتجارة الدولية ويتحمل فيها كل طرف مسؤولياته عبر دعم ومساعدة الهياكل الاقتصادية للدول النامية والتزام الدول المتقدمة أيضاً بتعهداتها بتقديم المساعدات المالية والفنية إليها والعمل على إعفاء الديون وإلغائها عن الدول الأكثر فقراً هذا بالإضافة إلى إلغاء القيود الجمركية على وصول السلع القادمة من هذه الدول وتيسير حصولها على التكنولوجيا الكفيلة بتأهيلها للاندماج بشكل إيجابي في النظام الاقتصادي الدولي.

10. ضمان استقرار سوق النفط بالقدر الذي يسمح بحفظ وتيرة التنمية الاقتصادية لجميع الدول.

11. تدعو إلى التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني كافة ومن خلالها تسهم وتدعم جهودها في معالجة الكوارث والمحن العامة كالمجاعات والزلازل

وتسعى صوب نشر الديموقراطية وحماية حقوق الإنسان وإرساء قيم الحوار وقبول الآخر على ركائز وأسس التكافؤ والاحترام المتبادل.

12. تؤيد المشاركة الفعالة والمساهمة في تمويل ودعم جهود الامم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين في شتى أصقاع المعمورة.

الإسكان

يرى التكتل أنه يجب على الدولة أن تساهم بجدية في حل أزمة الإسكان ومساعدة الأسر الفقيرة فمن العدل الاجتماعي تأمين حاجات كل ضعيف في المجتمع ومنها الحاجة إلى السكن وعلى وزارة الإسكان أن تعمل على تحقيق الأهداف الآتية:

1. اعتبار التخطيط العمراني جزءاً من المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العامة للدولة.
2. إعادة التخطيط العمراني للمدن في الدولة على أسس علمية تكفل الحفاظ على التراث والهوية والشخصية الليبية المميزة.

3. تطوير التشريعات المتعلقة بالبناء والتشييد لتواكب النهضة العمرانية المأمولة.

4. زيادة الإنفاق على قطاع التشييد والبناء وتعويض المناطق التي لم تنل نصيبها من الاهتمام بقطاعات الإسكان فيها وذلك من خلال بناء التجمعات السكنية والمدن الجديدة.

5. القضاء على العشوائية في البناء والتشييد والالتزام بمخطط عمراني شامل تلتزم به الدولة وتكفل الالتزام المواطنين به.

6. دعم وتشجيع دور القطاع الخاص في التطوير العقاري والإسكان.

7. مد رقعة البناء والتشييد والتعمير وبناء المدن إلى المناطق النائية والمحرومة على قدم وساق المساواة وبذات الاهتمام بالمدن الرئيسيّة.

8. توفير وحدات سكنية لائقة و بأسعار ملائمة تدعمها الدولة.

9. سن التشريعات القانونية المنظمة للعملية التطويرية العقارية من جميع جوانبها الإنشائية والرهن العقاري والملكية والتأمين العقاري والتثمين والمسح

وحسابات الضمان والمنازعات العقارية والتسويق والبيع على الخارطة وكل ما يتعلق بأمور التطوير العقاري.

10. تأسيس وتطوير واستحداث المؤسسات المالية العقارية وتفعيل دورها في مجال التطوير العقاري.

العمل

يرى التكتل أنه يجب على الدولة:

1. تهيئة فُرص العمل وتمكين كل القادرين ما يناسب كفاءاتهم من الوظائف لأن ذلك من الفروض الكفائية العامة الواجبة على الدولة.
2. رعاية العاجزين عن العمل كمن أقعدته عاهة أو مرض أو ضعف بدني أو شيخوخة عن العمل والإنفاق عليهم من المال العام.
3. تحفيز العمال والموظفين على الاجتهاد في العمل بمختلف المحفزات المساعدة على توفير أجواء الاستقرار النفسي والاجتماعي وفي مقدمتها تزويج غير المتزوجين من الموظفين وتمكينهم من الأعوان والمساعدين وتوفير السكن

الوظيفي لكل من ليس له سكن على حساب المال العام، وكل هذا يحقق المصالح الاجتماعية الكفائية الواجبة على الدولة وليس مِنّة منها ولا إحسانا وعليها بتوزيع العمل بدون تمييز بين أفواج المعطلين ومساعدة ذوي الكفاءات على إيجاد مشاريع عمل يكسبون بها قوتهم اليومي ويساهمون في تطوير شعبهم وارتقاء دولتهم.

4. متابعة كل ما يستجد في النظم التعليمية النافعة وتوفيرها بما يرقى إلى مستوى الأنظمة التعليمية العالمية المتميزة ويكفل الربط بين نتائج التعليم والاحتياجات الحالية والمستقبلية لسوق العمل.

5. يرى التكتل أن واجبات الدولة نحو العمل والعمال كثيرة لتنشيط عجلة الإنتاج منها:

– إعلان الحكومة سنوياً عن فرص العمل لديها نسبة إلى عدد العاطلين في الدولة وكذلك متوسط دخل المواطن نسبة إلى الموازنة العامة للدولة على أن يكون ذلك الإعلان بأسلوب علمي إحصائي رقمي مدقق.

- إعداد حزمة من التشريعات تنظم العلاقة بين العامل وصاحب العمل وتنظيم العمل بالقطاعين العام والخاص وتكفل للعمال الحق في إنشاء النقابات والروابط.

- تحديث قوانين التقاعد والمعاشات بما يكفل إزالة كافة الآثار السلبية لأحكامها على القوى العاملة بالدولة.

- تتبنى الدولة نهج صرف إعانة بطالة لكل مواطن فيها تعجز عن تشغيله وذلك من إنشاء صندوق حكومي خاص بمكافحة البطالة.

- التصدي للممارسات المخالفة للقانون من قبل أصحاب العمل حيال المشتغلين لديهم من العمال وبخاصة استعمال العنف والاستغلال والعمل القسري ومحاربة كافة أشكال التمييز في شتى مواقع العمل.

- تطوير مراكز إسكان متخصصة ومنخفضة التكاليف تستوفي أو تتفوق على المعايير الدولية المتعلقة بإسكان العمال من حيث الحد الأدنى للمساحة الخاصة والمشتركة ومرافق الترفيه والنظافة والسلامة والصحة.

- تحسين مخرجات التعليم الكفيلة برفع إنتاجية العامل في الدولة.

- إتاحة فرصة التدريب العالي الجودة وفقا لأحداث المعايير العالمية لكافة التخصصات الإنتاجية.
- التنسيق بين الجهات المسؤولة عن التعليم والتدريب والعمل والإحصاء.
- دعم التحول إلى الاقتصاد المعرفي وذلك سعيا إلى زيادة كفاءة سوق العمل.
- استقطاب المهرة وذوي الكفاءات والتخصصات النادرة من الوافدين والاحتفاظ بهم ضمن سوق العمل للدولة.
- وضع نظام معلوماتي متكامل يكفل إنشاء قاعدة بيانات تشمل كافة البيانات والمعلومات والأرقام ذات الصِّلة بسوق العمل من العمالة المحلية والعمالة الوافدة وذلك في صورة سهلة ومبسطة وتيسيرا لصانعي السياسات اتخاذ القرارات المناسبة لمصلحة سوق العمل في الدولة.
- تحسين خدمات التوظيف في السوق وزيادة الخدمات الإرشادية ذات الصِّلة بها.
- وفي حالة عدم قدرة بعض المواطنين على العمل تعمل الدولة على تأمين حياة كريمة وتوفير معاشات لائقة بالكرامة الإنسانية.

- ضمان تغطية نظام التأمينات بصورة مباشرة كل من موظفي الجهاز الإداري للدولة ورجال القضاء والسلك الدبلوماسي والقنصلي وموظفي القطاعين العام والخاص وموظفي الجهات المنظمة بقوانين خاصة.

- سن التشريعات اللازمة التي تضمن لجميع المواطنين حقوقًا متساوية منها ما يتعلق بحمايتهم من العوز والحاجة عند العجز أو الوفاة أو إصابة العمل أو عدم توفر العائل من خلال نظام التأمينات وأخرى توفر الحماية لباقي المواطنين عن طريق قانون الضمان الاجتماعي.

الرياضة

يرى التكتل للرياضة منافع عديدة تجعل من الاهتمام بها في الدولة من الأهمية بمكان ومن ذلك:

- إعداد الجسد بدنياً للقتال والمهام الأمنية، لأن الهدف الأسمى من ممارسة الألعاب الرياضية للمواطنين إعدادهم للقيام بواجبهم في الدولة وتحمل أعباء الحياة على أكمل وجه ومناصرة قيم الحق والعدل والحرية والمساواة التي غرسها الله في

فطرتنا وإذا كان إعداد القوة يشمل العديد من الأمور فإن تحصيل القوة الجسدية بممارسة بعض الألعاب الرياضية يدخل في هذه الناحية فالرياضة جعلها الله سبباً للمحافظة على لياقة الجسم ومنع تكون الدهون الزائدة عن حاجته.

- البعد عن الكسل والخمول وتحفظ الصحة واللياقة وتبعد المواطن عن البدانة وتشير الكثير من الدراسات الحديثة والمؤلفات والتقارير العلمية الى أهمية الرياضة في الوقاية من الأمراض كالسكري والذبحة الصدرية والجلطات الدماغية والاضطرابات الخاصة بالدورة الدموية لدى مرضى السكري وتعمل على تقليل مستويات السكري في الدم وكذلك تسهم الألعاب الرياضية وبالذات المشي في تنظيم ضربات القلب وتحسين التنفس بالرئتين والحد من التوتر النفسي والإرهاق كما تعمل على منع الأعراض السلبية المتعلقة بتقدم السن متصلب الشرايين وتكلس المفاصل وارتفاع ضغط الدم والآم أسفل الظهر والعنق وغير ذلك من الأمراض .

- ممارسة الألعاب الرياضية يعود على النفس بفوائد نفسية عديدة منها: دفع الملل عن النفس والإسهام في منع الأمراض النفسية المزاجية وتساعد في

حفظ استقرار الأسرة والنظام التربوي في المجتمع. فإذا كانت الألعاب الرياضية تؤدي إلى قوة الجسد عند من يمارسها فإن الفرد سيكون أقدر على العمل وأكثر فاعلية وإنتاجاً كل في مجاله المحدد له، عكس ما يكون عليه حال الضعيف الكسول الخمول، وهذا يعود على الإنتاج الاقتصادي بالفائدة، إذا ما تولى العمل والإنتاج أهل القوة والكفاءة الجسدية إلى جانب الأخذ بقوة العلم والعقل والروح، فالشعوب إذا انهار إنسانها انهدم بنيانها وإذا أرادت النهوض تركز على الإنسان فأحييت فيه الجوانب الروحية والإنسانية والعقلية والجسدية والأخلاقية فتراها تشمخ معه وتعود للعطاء كما أن الألعاب الرياضية تعد مجالاً لتحقيق بعض مجالات التعاون بين الدول من خلال إقامة اللقاءات الرياضية المشتركة بين أفرادها وأنديتها ومنتخباتها ويرى التكتل أن على الدولة أن تهتم بالرياضة وتقوم بدعمها وتطويرها كالآتي:

- بناء المنظومة الرياضية تنظيماً وتشريعياً بشكل عملي مدروس.
- وضع الاستراتيجيات المستقبلية لتطوير الرياضة.
- الرياضة والصحة البدنية ركيزتان للنهضة والتنمية والحفاظ على أمن الوطن.

- الاهتمام بالنشاط الرياضي في مراحل التعليم كافة.
- نشر الوعي الرياضي ومكافحة التعصب والاهتمام بالنشء.
- تحفيز العاملين في مجال تطوير الرياضة لجميع المواطنين لدفعهم نحو ممارسة الرياضة للجميع.
- وضع خطط وبرامج تدعيم العلاقات وأوجه التعاون بين المنظمات الشبابية والرياضية في الداخل والهيئات الخارجية بالدول الأجنبية والمهتمة بأنشطة الشباب في مجالات العمل الرياضي.
- تشجيع البحث العلمي المرتبط بالنشاط الرياضي والصحة واللياقة البدنية وإعداد المنتخبات من النواحي البدنية والنفسية والمهارية.
- التخطيط السليم والبرمجة المسبقة للمشروعات الشبابية والرياضية وفقاً للاستراتيجيات والأهداف العامة المحددة.
- إصلاح الإدارة الرياضية وضمان حسن تنظيم المرافق الرياضية وذلك خلال متابعة الأنشطة الرياضية كافة.
- تقديم الحوافز المعنوية والمادية للفرق والأندية الرياضية الوطنية.

- إشراك القطاع الخاص في إدارة المشاريع الرياضية والشبابية ذات الربحية الاقتصادية.
- الاهتمام بالمناطق النائية والمحرومة من خلال بناء الملاعب والساحات الرياضية والمراكز الصحية المتخصصة في التأهيل والتدريب وعلاج إصابات الملاعب.
- وضع هيكل تنظيمي يضم إدارات مختلفة لتنظيم برامج الرياضة للجميع على مستوى الأعمار كافة ولكلا الجنسين وللأصحاء والمعاقين.
- توفير الإمكانات البشرية المدربة والمادية متمثلة في الأجهزة والأدوات والملاعب بما يتيح الفرصة لممارسة الرياضة السليمة في بيئة آمنة.
- إتاحة الفرصة لمشاركة أكبر عدد من أفراد المجتمع في أنشطة الرياضة للجميع باستخدام أنشطة متنوعة تتناسب وإمكانيات الأفراد تبعاً لمقدراتهم البدنية والصحية.

- الاهتمام بالإعلام الرياضي على مختلف مستوياته ووضع ضوابط تحكم عملية النشر وطرح الموضوعات والنقد وتوجيهه لما يخدم المصلحة العامة تحقيق أهداف الأنشطة الشبابية.
- إنشاء ساحات وملاعب بسيطة في الأحياء السكنية والاستفادة من المنشآت الرياضية المتوفرة في المؤسسات التعليمية كالمدارس بعد تهيئتها كمراكز لاستقبال الشباب وتوجيههم لممارسة الأنشطة الرياضية الهادفة.

المرأة

يرى التكتل أن المرأة شريك أصيل لا يمكن الاستغناء عنه في ارتقاء الشعب وبِنَاء الدولة ونموها ومن ثمّ يجب العمل على تمكينها وتعزيز مكانتها وإعدادها علمياً ومهنياً وتحريك وتوظيف طاقاتها في بناء ونهضة المجتمع وذلك عن طريق إعطائها الفرصة المتكافئة في كل مناحي الحياة لتأخذ دورها مع الرجل كشريك مؤهل وجدير ببناء الأسرة والمجتمع والدولة ولذلك يرى التكتل على الدولة أن:

1. تضع منظومة من التشريعات تكفل محاربة كل أنواع التمييز أو التفرقة أو العنف ضد المرأة.
2. العمل على وضع استراتيجية وطنية للنهوض بواقع المرأة وتأهيلها وتشغيلها وتدريبها وذلك من خلال التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصِّلة.
3. العمل على تقوية روابط الأسرة والتركيز على القيم والمفاهيم الإنسانية.
4. تقديم الدعم النفسي والمعنوي للنساء المعنفات والمطلقات والأرامل والمهجرات والمعتقلات.
5. تحقيق التواصل مع المرأة لدراسة قضاياها وتقسيم أوضاعها.
6. الأخذ بالتجارب الرائدة إقليمياً وعالمياً بما يتناسب مع المجتمع وحضارته وثقافته واقتراح السياسات والحلول الداعمة لنهضة المرأة.
7. تنفيذ السياسات والخطط والبرامج ذات الصِّلة بالارتقاء بأوضاع المرأة.
8. تنظيم الحلقات التدريبية وعقد الورش والمؤتمرات لمعالجة قضايا المرأة والأسرة.

9. بناء قاعدة لتجميع ورصد وتحليل المعلومات والبحوث والدراسات الخاصة بالأنشطة والبرامج المتعلقة بالمرأة والأسرة.

10. كما يجب أن يفسح للمرأة المجال للمشاركة في مشروع السلام والمصالحة وتتشرب قيمه وأخلاقه وتساهم في نشره.

الأطفال والشباب

يرى التكتل أهمية وضع الدولة خططاً تعليمية وتربوية واجتماعية ونفسية وإعلامية ورياضية ودينية متعلقة بالأطفال والشباب وتعد:

1. الشباب هم محور التغيير ووقود الحضارة وعماد النهضة.

2. تشجع الشباب على الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني وتعمل على إطلاق الحريات لهم في مجالات حرية الرأي والتعبير وتكوين الأندية أو الروابط أو مخاطبة السلطات العامة أو التظاهر أو التجمع أو عقد المؤتمرات أو الندوات أو مخاطبة وسائل الإعلام.

3. القضاء المبرم على كافة أنواع عمالة الأطفال وكافة أنواع العنف والمعاملة المهينة ضدهم.
4. للطفل الحق في الحياة الكريمة والرعاية الصحية والأسرية والاجتماعية اللائقة.
5. سن التشريعات التي تكفل الاهتمام بالأطفال الأيتام بوجه خاص أو أبناء الشهداء ومصابي الحرب وذلك من خلال بناء دور الأيتام وإفراد موازنة مستقلة لها تلحق بالموازنة العامة للدولة.
6. المساهمة في تنفيذ خطة استراتيجية تدعم الأطفال والشباب في قيمهم الروحية والأخلاقية وترعى أجسادهم وتقويتها وتنمي وتنور عقولهم.
7. وضع مناهج للأطفال والشباب لفهم دينهم على أسس من الوسطية والاعتدال والاستقامة.

الشيوخ (المسنون)

يرى التكتل أن للمسنين حقوقاً على أبنائهم وذويهم ومعارفهم وكذلك على المجتمع متمثلاً في الحكومة التي تحقق للمسنين وليس في مقدورهم ولا في مقدور أهليهم أن يوفروها لهم وهذا يدخل في فقه بناء الدول الجالبة لتوفيق الله وتسديده في الاهتمام بالضعفاء من شرائح المجتمع والتي من أهمها الشيوخ الذين تقدمت بهم السن فهذا الصنف من أصناف المجتمع لهم من حقوق من أهمها:

1. حقوق أدبية من الاحترام والمودة لقوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾ [العنكبوت: 8] وأما الأقارب من غير الأبناء لبرهم للمسنين هومن صلة الأرحام لقوله صلى الله عليه وسلم: «من كان يُؤْمِن بالله والْيَوْمَ الآخر فليصل رحمه» وأما غير هؤلاء ممن لا تربطهم بالمسنين إلا صلة الإسلام والإنسانية فواجب عليهم أيضاً بذل المودة والإكرام والتوقير لقوله صلى الله عليه وسلم: « ليسَ منَّا من لم يرحَم صغيرَنا ويعرِفْ شرفَ كبيرِنا ».

2. حقوق اجتماعية في الزيارة والمؤانسة وقضاء حاجاتهم وتفقد أحوالهم خاصة عند حصول المرض والضعف عن الحركة.

3. حقوق مادية في النفقة على المسنين من قبل أبنائهم بصفة أساسية في الصحة والمرض والعسر إلى نهاية العمر فإذا لم تف أموال الأبناء والأقارب بحق المسنين المعسرين فعلى الحكومة أن تلبي حاجاتهم من بيت مال المسلمين خاصة فيما يتعلق بالضرورات وهي الغذاء والكساء والمأوى والعلاج وللقاعدة الشرعية [الحاكم ولي من لا ولي له] وللدولة في سبيل توفير الأموال اللازمة لهذه الرعاية المادية للمسنين أن توظف ما قد يوجد من أوقاف أو وصايا أو زكوات وقد استوعبت قوانين الأحوال الشخصية في البلاد الإسلامية هدى الشريعة في النفقة فأوردت أحكاماً مفصلة تؤكد دور الدولة في رعاية حقوق المسنين، ويرى التكتل بأنه على الدولة أن تعمل على :

- تأهيل كبار السن ذوي الاحتياجات الخاصة للاحتفاظ بالحد الأقصى من القدرات الوطنية طيلة حياتهم والعمل على مشاركتهم في المجتمع وتوفير الرعاية المناسبة لهم.

- التأكد من وصول الخدمات الطبية والتمريض للمسنين.
- تحسين صحة المسن والتأكد من نمط حياته بما يؤدي إلى راحته الاجتماعية والنفسية.
- تأمين تحسن متواصل للحالة الغذائية للمسن.
- إعادة تأهيل كبار السن ذوي الاحتياجات الخاصة.
- وضع خطة شاملة لرعاية كبار السن في منازلهم على أن يقوم فريق متكامل بالإشراف على كبار السن في منازلهم لإجراء الكشف الدوري عليهم ومساعدة القائمين على خدماتهم وتدريبهم على اتباع طرق الرعاية الصحية.
- إقامة وتحديث قواعد شاملة للبيانات الخاصة بالمسنين في كل مناطق وبلديات الدولة.
- إقامة تواصل على المستوى الوطني والإقليمي بين المنظمات والمؤسسات والأفراد النشيطين في مجال رعاية المسنين.
- دمج الرعاية الصحية للمسنين في مستويات الرعاية الصحية الأولية ووضع برامج تدريبية للعاملين في هذا المجال.

- زيادة عدد العيادات التي تقدم الرعاية الصحية للمسنين وخاصة في المناطق النائية والمحرومة.
- تفعيل دور كافة الجهات المعنية حكومية أو غير حكومية في مجال رعاية المسنين.
- توفير الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية.
- مد مضلة التأمينات والمعاشات لتشمل المواطنين المحتاجين كافة.
- ضمان إنشاء النقابات التي تعبر عنهم وتسعى لتفعيل دورهم والاستفادة من خبرتهم التراكمية في الحياة.
- بناء دور المسنين في المناطق المحتاجة وتحمل الدولة لكافة مصروفات إيوائهم ورعاية وعلاج ومعيشة من تقطعت بهم السبل.
- سن التشريعات التي تكفل الرعاية والمعاملة وتغلظ العقوبة حيال أي فرد أو مؤسسة تنتهك حقوق كبار السن وأرباب المعاشات بوجه خاص.

رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة –النفسية والجسدية والمعنوية:

ينظر التكتل للفئات الخاصة وأصحاب العاهات واللقطاء وغيرهم نظرة تقدير واحترام تنبع من الأساس وهو تكريم الإنسان ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾[الإسراء: 70] وهذا التكريم اقتضى عدم إهمال أي شريحة من شرائح المجتمع مهما كان وضعها ولذلك يقدم التكتل برنامجه للأخذ بأيدي هذه الفئات لإعادة تأهيلها لمواصلة مسيرتها في الحياة خاصة أن قطاعاً كبيراً من هذه الفئات الخاصة لديه طاقات مدخورة لا ينبغي الاستهانة بها في دفع مشروع السلام والمصالحة الوطنية.

إن الدستور الحضاري الإسلامي الخالد « القرآن والسنة » لم يترك أمر الفئات الخاصة للاجتهادات الفردية بل نص بكل وضوح على ضرورة العناية بها ديانة وإنسانية واعتبر الاحتفاء بها ورعايتها من الطرق الموصلة إلى مرضاة الله ورسوله

ودخول الجنة فنصت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية على واجب رعاية هذه الفئات رعاية شمولية من خلال دمجهم ومعاملتهم على قدم المساواة مع غيرهم من عناصر المجتمع وقد صدق الكاتب الإيرلندي الشهير برناردشو حين أكد على صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان ومقدرته على حل أعقد المشاكل بكل يسر وسهولة حين قال أعتقد أن رجلاً كمحمد لو يسلم زمام الحكم في العالم بأجمعه لتم النجاح في حكمه ولقائه إلى الخير وحل مشكلاته على وجه يكفل للعالم السلام والسعادة المنشودة.

إن الحضارة الإسلامية ربطت بين هذه الرعاية وبين الدين حب هذه الفئات وخدمتها ينطلق من دافع إيماني جعل أفراد المجتمع من حكام ومحكومين يتسابقون في تقديم المساعدات لهذه الفئات ليس من باب الشفقة والمنة بل من باب الواجب المقدس المفروض على المسلم.

رعاية الأرامل: أهمية رعاية الأرامل والمحافظة على كرامتهن وتوفير العيش الكريم لهن وإحاطتهن بالعطف ويكفي في ذلك ما جعله الإسلام في خدمة هذه الشريحة

في المجتمع من القربات العظيمة تتساوى مع أجر المجاهد في سبيل الله وأجر من واظب على قيام الليل وصام النهار قال رسول الله (ﷺ)؛ الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله أو كالذي يصوم النهار ويقوم الليل ولم يكتف المصطفى التوجيه القولي بل قام بكفالة بعض أبناء وأرامل المسلمين الذين استشهدوا.

فالتكتل يعمل على إيجاد آليات لتجسيد رعاية الأرامل في الواقع الملموس من خلال حركة اجتماعية مؤسسية تقوم على مبدأ التكافل الاجتماعي ويسترشد بسيرة عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي كان يخطط لتقديم إعانة دائمة للأرامل حيث قال لئن سلمني الله لأدَعن أرامل أهل العراق لا يحتجن إلى رجل بعدي أبداً وقد تطور العمل الجماعي في الحضارة الإسلامية لخدمة هذه الشريحة الاجتماعية إلى درجة إنشاء مؤسسات اجتماعية متخصصة لرعاية الأرامل والنساء المطلقات أو اللواتي هجرهن أزواجهن أو اللواتي تقدمت بهن السن وليس لهن من ينفق عليهن وكانت من روائد هذه اللمسات الإنسانية السيدة تذكار خاتون ابنة الظاهر بيبرس التي شيدت في عام 684 هجري / 1257ميلادي

رباط البغدادية للشيخة الفاضلة زينب ابنة أبي البركات المعروفة بالبغدادية وأنزلت فيها مجموعة من النساء وظل هذا الرباط قائماً إلى زمن المؤرخ المقريزي 766هجري 845/ 1441ميلادي والذي أوضح بأن لهذا الرباط شيخة تعض النساء وتفقهن على أن أهم من هذا قوله؛ وأدركنا هذا الرباط وتودع فيه النساء اللواتي طلقن أو هجرن حتى يتزوجن أو يرجعن إلى أزواجهن صيانة لهن كما كان فيه من شدة الضبط وغاية الاحتراز والمواظبة على وظائف العبادات ، إن فكرة إنشاء مؤسسة خاصة لرعاية النساء من الفئات الخاصة بمصطلح الْيَوْمَ ضاربة في أعماق تاريخنا وحضارتنا وثقافتنا في الشام والعراق ومصر والمغرب وديار المسلمين وقد تبلورت التوجيهات النبوية بشأن هذه الشريحة الاجتماعية إلى عمل اجتماعي مؤسسي.

تزويج وتجهيز البنات الفقيرات: حيث يرى التكتل أهمية الاهتمام بالجانب الإنساني وتوفير احتياجات أفراد المجتمع سواء بواسطة الدولة أومن الأفراد القادرين على فعل الخير والتقرب به إلى الله ومن نماذج الرشد في هذا المجال ما قام به الخليفة الأموي عمر بن عبدالعزيز (99-101 هجري / 717-719ميلادي)

إلى واليه على العراق عبدالحميد بن عبدالرحمن بهذا الشأن خير دليل وشاهد على حرص الدولة على رعاية الشباب الفقراء لما يترتب على عجزهم عن الزواج من مفاسد اجتماعية تهدد الأمن الاجتماعي فقد جاء توجيه لواليه ؛ أن أنظر كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه فزوجه وأصدق عنه فكتب إليه إني قد زوجت كلّ من وجدت ولم يكتف الحاكم الأموي عمر بن عبد العزيز بذلك بل طلب أن ينادي في كل إقليم ومدينة كل يوم أين المساكين؟ أين الغارمون؟ أين الناكحون؟ وفي حضارتنا أرصدت أوقاف لتجهيز البنات إلى أزواجهن مما لا قدرة لأهلهن عَلى تجهيزهن.

رعاية اللقطاء: يرى التكتل أن رعاية اللقيط واجب مقدس على الشعب ويرى أنه من الآثام العظيمة إضاعة نسمة لا ذنب لها أن تموت جوعاً أو برداً أو تأكلها الكلاب إن إهمال هذه الفئة الاجتماعية اللقطاء يعني فتح باب مفسدة عظيمة على المجتمع وضعف في المعاني الإنسانية وعليه فإن الدولة من واجبها الإنفاق على اللقيط ولا مانع بالتنسيق بينها وبين مجموعة تعاونيه تساعد على الاهتمام

بهذه الشريحة كما يرى التكتل أهمية المحافظة على حقوق هذه الشريحة في الحرية والكرامة والرعاية والتربية وحق النفقة والحقوق الإنسانية.

رعاية ذوي العاهات والأمراض المزمنة : نرى عتاب الله لرسوله (ﷺ) في آيات تتلى إلى يوم القيامة وكان هذا العتاب في شأن رجل فقير أعمى من الصحابة عبد الله بن أم مكتوم رضي الله عنه وأعرض عنه الرسول (ﷺ) مرة واحدة ولما يجبه عن سؤاله لانشغاله بدعوة بعض إشراف مكة فنزل قول الله تعالى ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾ [عبس: 1-2] فباشر المصطفى صَلَّى الله عليه وسلم بعدما تلقى العتاب من ربه في سورة عبس إلى توجيه أنظار الأمة لأهمية رعاية هذه الشريحة في المجتمع فكان على سبيل المثال يعهد لعبدالله بن مكتوم الذي عاتبه فيه ربه ليصلي بالناس أثناء غيابه عن المدينة المنورة في بعض غزواته وقد تعددت التوجيهات لهذه الشريحة (العميان) وللأمة فكان دوما يحرص على رفع معنوياتهم ويحدثها على العمل من خلال تعظيم الأجر لها إذا صبرت واحتسبت ومارست دورها في الحياة دون أن تجعل من هذه العاهة عائقاً وعقبة أمام أخذها لدورها المناسب في المجتمع وكعادة الصحابة الكرام ما إن رأوا سلوك النبي (ﷺ) تجاه

هذه الفئة الاجتماعية حتى بدأوا يتسابقون في مد يد العون لها وسار على هذا النهج حكام المسلمين وأهل الخير في الأمة فقد أصدر الخليفة الوليد بن عبدالملك (86-96 هجري / 705-715ميلادي) مرسوماً حضارياً راقياً يعبّر عن احترامه لهذه الفئات في المجتمع فقد أعلن أن رعاية الفئات الخاصة من واجبات الدولة ولذا نجده أمر بتخصيص قائد لكل أعمى يسهر على راحته فضلاً عن راتب شهري يغطي نفقاته كما ثبت عن الخليفة عمر بن عبدالعزيز أنه كتب إلى أمصار الشام أن ارفعوا إليّ كل أعمى في الديوان أو مقعد أومن به فالج أو من به زمانه (داء مزمن) يحول بينه وبين القيام إلى الصلاة فرفعوا إليه فأمر لكل أعمى بقائد وأمر لكل اثنين من الزمن بخادم ولعل تسابق أهل الخير حكاماً ومحكومين على وقف الأوقاف لصالح هذه الفئات الاجتماعية خير شاهد على نضج الحس الاجتماعي في حضارتنا وثقافتنا إذ يندر أن نرى بقعة معمورة بظلال الحضارة الإسلامية لا يوجد منها وقف لأصحاب العاهات.

إن التكتل يرى ضرورة تقديم برنامج شمولي لرعاية هذه الفئات الخاصة وإلزام الدولة برعايتهم والأخذ بيدهم ودمجهم في المجتمع وعلى الدولة أن تهتم بذوي

الاحتياجات الخاصة وتوفر لهم الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية لهم وتعمل على:

1. تبني استراتيجية وطنية بهدف تطوير سياسات وخدمات الرعاية والتأهيل وذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصِّلة.
2. الارتقاء بالوعي العام لدى المجتمع بأفراده ومؤسساته وزيادة الفهم حول حقوق والتزامات وإمكانيات الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة والعمل على إتاحة الفرص الكافية والملائمة لهم وذلك لتحقيق مشاركتهم الكاملة في كل الجوانب الحياتية.
3. ضمان حصول ذوي الاحتياجات الخاصة على أدوات وخدمات الاتصال والمعلومات وفرض التعليم الملائم وفق قدراتهم واحتياجاتهم ومشاركتهم في الأنشطة الرياضية الترفيهية.
4. تدعيم كافة القطاعات ذات الصِّلة بذوي الاحتياجات الخاصة بالإمكانات المادية والبشرية اللازمة للقيام بمهامها.

5. وضع بنية معلوماتية تجمع كافة البيانات والمعلومات الخاصة بعدد ذوي الاحتياجات الخاصة في الدولة وكذلك المؤسسات العاملة في مجال الإعاقة ومراعاة أن تكون هذه المعلومات دقيقة وشاملة ومتكاملة ودائمة المراجعة والتحديث بأسلوب علمي منهجي متكامل.
6. سن التشريعات ذات الصِّلة بذوي الاحتياجات الخاصة بحيث تتضمن آليات تطبيق وتنفيذ فعالة ومضمونة لحماية حقوقهم وتطوير القائم من تلك التشريعات.
7. تهيئة بيئات خالية من المعوقات والموانع في المباني والطرق ووسائل الانتقال والأماكن العامة كمتطلب هندسي في التصميم والتخطيط مع العمل على إصلاح وترميم البيانات والوسائل المستخدمة من قبل الجمهور كلما أمكن ذلك.
8. تبني برامج ومنهجية واضحة بهدف الوقاية من الإعاقة والرعاية الصحية وتحسين الظروف الصحية والإجراءات الوقائية من الأمراض والحوادث التي تتسبب في الإصابة بالإعاقة وذلك عن طريق الرعاية الصحية الأولية والوقاية والتعليم العام.

9. التأهيل والتدريب والتشغيل لذوي الاحتياجات الخاصة بهدف تحقيق أعلى مستوى ممكن من الاستقلال لهم ولأسرهم.

10. تدعيم أواصر التعاون الإقليمي والدولي من خلال تأسيس نظم وآليات ربط لشبكات فعالة للمشاركة وتبادل المعلومات والمصادر والخبرات حول قضايا الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

البيئة

يعمل التكتل على تأسيس مجتمع متميز بالوعي البيئي وقادر على حماية البيئة وتوازنها الطبيعي تحقيقاً للتنمية الشاملة والمستدامة لكل الأجيال فمن أهداف الدولة في موضوع البيئة:

1. الحفاظ على البيئة مسؤولية الدولة والمواطن على حد سواء.

2. وضع منظومة من التشريعات الصارمة التي تكفل الحفاظ على البيئة وتضمن توافق كافة المنشآت والأنشطة وللمعايير العالمية في الحفاظ على البيئة.

3. أن يكفل التخطيط العمراني وتنقل كافة الأنشطة الصناعية الرئيسيّة والمعدية والضارة بالبيئة إلى خارج نطاق الحيّز العمراني.
4. تفعيل دور الدولة على صعيد الحفاظ على البيئة على المستوى الدولي وذلك من خلال الانخراط في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصِّلة.
5. تشجيع الجمعيات والمنظمات الأهلية على الانخراط في المشاريع ذات الصِّلة بالحفاظ على البيئة.
6. تشجيع الاستثمارات في قطاعات الطاقة النظيفة والمتجددة.
7. سن التشريعات اللازمة لتنظيم الاستخدام المستدام للمياه.
8. تبني خطة عملية منهجية لإجراء بحوث وقياسات ووضع مبادئ توجيهية لإدارة ارتفاع منسوب المياه الجوفية بالدولة.
9. وضع نظم لرصد نسب التلوث الناجمة عن حرق الغاز وكافة مصادر الطاقة الأخرى والحد من الانبعاث الحراري.
10. إنشاء قاعدة بيانات وإدارات متخصصة للتخفيف من حدة الملوثات غير الصحية المحولة جواً.

11. وضع مبادئ توجيهية لتشجيع سياسة إعادة تدوير المخلفات التي تنتجها المؤسسات التجارية والصناعية.

12. زيادة المساحات الخضراء وإنشاء أحزمة خضراء حول المدن من الأشجار المعمرة.

13. إعداد ومراقبة وتطبيق المقاييس واللوائح ذات الصِّلة بجودة الهواء والمحافظة على البيئة الحجرية واستخدام المياه وتنقيتها ومنه التلوث في الأراضي الزراعية وزيادة مساحات استصلاحها والحد من الضوضاء.

14. المحافظة على الصحة العامة من خطر استخدام النفايات والمواد المشتعلة أو المشعة والمؤينة والخطرة والمتفجرة والملوثة.

15. الشراكة بين القطاعين العام والخاص وصولاً إلى المشاركة في الحفاظ على البيئة.

16. مكافحة التلوث وترشيد استخدام الموارد الطبيعية في الزراعة والصناعة من أولويات السياسة البيئية للدولة.

17. تمكين الدوائر والهيئات الحكومية من إدارة البيئة وذلك من خلال تطوير اللوائح والأنظمة التي تكفل مراقبة أنشطة القطاع الخاص الضارة بالبيئة حال وجودها.

18. إنشاء إطار قانوني للبيئة ينظمها ويعمل على حمايتها من جميع القطاعات العاملة في الدولة وخاصة قطاع البناء والتشييد والنقل والمواصلات والطيران والصحة والسياسة والطاقة والنفط والغاز والصناعة وغيرها.

19. إعداد استراتيجيات بحماية البيئة ووسائل لحمايتها ومراقبة وتحليل أي أنشطة ضارة بها في شتى المجالات كالهواء والمياه والضوضاء والنفايات.

20. بناء مؤسسات بيئية فعالة ومتطورة تقوي الإحساس العام بأهمية وسلامة البيئة وتستخدم أحدث التقنيات للحفاظ عليها على أن تقوم تلك المؤسسات بتنظيم برامج توعية بيئية ووضع خاصة لحماية البيئة وإجراء البحوث المتعلقة بذلك.

21. دعم الجهود الدولية للتقليل من الآثار الضارة للتغيير المناخي والعمل على خفض الانبعاث الحراري.

الصحة

يرى التكتل أن علم الطب من العلوم المهمة في الحياة البشرية وبتطبيقه تتحقق كثير من المصالح العظيمة والمنافع الجليلة التي منها حفظ الصحة ودفع ضرر الأسقام والأمراض والأوبئة عن بدن الإنسان فيقوم المسلم بذلك على طاعة الله تعالى ومرضاته ولابد للمجتمع من وجود الطبيب وتختلف الحاجة إليه بحسب اختلاف الظروف والأحوال وإذا لم تسد حاجة المجتمع من الأطباء فإن حياة الناس وأرواحهم ستكون مهددة بخطر الأمراض وجراحات الحروب والحوادث التي تفضي بهم إلى الموت والهلاك في الغالب ولذا يجب على الدولة أن تهتم بصحة مواطنيها النفسية والقلبية والعقلية والروحية والبدنية وتلتزم بالتوجيهات الربانية في هذا المجال وفي غيره وهي تهدف إلى :

1. توفير رعاية صحية لائقة لكل مواطن.
2. تنظيم القطاع الطبي العام والخاص وفق استراتيجية وطنية للرعاية الصحية في الدولة.

3. اعتبار الصحة الوقائية ركنا من أركان السياسة التنموية للدولة.

4. تطوير نظام الرعاية الصحية حتى يرتقي إلى مستوى المعايير العالمية.

5. تحسين خدمات المستشفيات من خلال تحديد مهامها وتقسيمها وتعيين نطاق عملها وتحسين فرص إجراء العمليات الطبية السريعة.

6. تحسين تعميم الرعاية المستمرة وخدمات الصحة النفسية وتقديم خدمات الطوارئ والوصول إلى صيدليات المجتمع ورفع كفاءتها.

7. تأمين الوصول إلى بيانات رعاية صحية دقيقة.

8. تعزيز مشاركة القطاع الخاص وتحسين إدارة الصحة العامة مع نظام شامل للتغذية والنشاط البدني والتركيز على التعليم التخصصي الصحي وضمان خبرة وتأهيل أخصائي الرعاية الصحية وجودها ومرافقها ومنتجاتها والاستجابة لشكاوى المرضى وضمان حقوقهم.

9. استقلالية وتعزيز موازنة قطاع الصحة.

10. تفعيل مظلة التأمين الصحي الشامل لكافة المواطنين دون تفرقة ولتعطي كافة مناطق الدولة بذات القدر والاهتمام.

11. إدارة أكثر كفاءة وفاعلية للعلاج الطبي الصحي خارج الدولة.
12. دعم النظام الصحي ببحوث عالية الجودة.
13. تفعيل مظلة التأمين الصحي الشامل لكافة المواطنين دون تفرقة ولتعطي كافة مناطق الدولة بذات القدر والاهتمام.
14. دعم النظام الصحي ببحوث عالية الجودة.
15. ربط عدد الأطباء وعدد الأسرة في المستشفيات بتعداد المواطنين الذين يقطنون في دائرتها.
16. الاهتمام بجدول الأجور لكافة الأطباء والعاملين بالقطاع الصحي وذلك على نحو علمي منهجي وتبادل الخبرات العلمية والعملية مع كافة القطاعات النظيرة في الخارج.
17. تطبيق لا مركزية التخطيط والتنفيذ واتخاذ القرار من حيث إعطاء الصلاحيات المالية والإدارية لمكاتب الشؤون الصحية في المناطق والبلديات وصولاً إلى معالجة كافة أوجه القصور السياسية الصحية بالنسبة للمناطق النائية والمهمشة والمحرومة.

18. تشجيع مشاركة المجتمع في إدارة النظم الصحية على مستوى الوحدات الصحية والمراكز والمستشفيات.

19. وضع سياسة للأدوية وإعادة تنظيم الإمدادات الطبية والوقائية.

20. استقلالية المستشفيات المركزية من خلال تفويض السلطات وتشكيل مجالس إدارة ومجالس أمناء من الوزارة والمجتمع للإشراف على تقديم الخدمة ومراقبة الإيرادات.

21. تحفيز مشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وتشجيع الأساليب المبتكرة في الرعاية الصحية.

22. وضع خطة منهجية لتلبية الاحتياجات الصحية لكافة المواطنين وذلك من خلال تبني حزمة من البرامج ذات الصِّلة بالصحة الإنجابية وتدريب قابلات المجتمع لما لهن من دور كبير في سلامة الأمهات والأطفال وتقديم خدمة رعاية الحوامل والرعاية لها بعد الولادة وتنظيم الأسرة وإنشاء المراكز التخصصية في مكافحة الأوبئة والتحصين والتطعيم والأمصال والصحة الوقائية والعمل على اعتمادها كمراكز تعاونية إقليمية لمنظمة الصحة العالمية في الدولة.

السياحة

يرى التكتل أهمية المجال السياحي ويعمل على أن تكون ليبيا لها مكانتها على خارطة السياحة العالمية لإبراز القيم الحضارية والثقافية التي يُؤْمِن بها شعبنا وتعتبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة أحد أهدافها التنمية السياحية لما لها من القدرة على تحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص عمل وخلق فرص مُدرة للدخل وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية وزيادة الناتج القومي وتوفير فرص عمل جديدة للمساهمة في تحسين أسلوب ونمط الحياة الاجتماعية والثقافية لعموم أفراد المجتمع وعلى الدولة أن تعمل على:

1. زيادة وتشجيع الاستثمارات في قطاع المشروعات السياحية وذلك من خلال تطبيق حزمة من الإعفاءات غير البيئية على واردات السياحة وتدعيم وتطوير وزيادة رقعة مشاريع البنى التحتية في الدولة.

2. تبني خطة استراتيجية وطنية للعمل على النهوض بالواقع السياحي في الدولة من حيث استثمار وتوظيف رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية وتعزيزا للمزايا التنافسية للمشاريع السياحية.

3. الاهتمام بالمؤسسات التعليمية ذات الصِّلة بقطاع السياحة مثل كليات السياحة والفنادق والعمل على رفع مستوى التأهيل والتدريب للعاملين بذلك.

4. العمل على نشر الوعي الثقافي لدى المواطنين بأهمية السياحة واستخدام الإعلام السياحي كأحد المصادر الرئيسيّة في ذلك.

5. دعم انتشار الأنشطة السياحية من خلال تدعيم وتطوير وإنشاء شبكات النقل البري والبحري والجوي وضمان وصول السائح إلى كل مواقع الجذب السياحي في الدولة.

6. الاهتمام بالمناطق الأثرية والمدن الحضارية وخصوصاً المواقع الدينية والمباني التاريخية وإجراء أعمال الصيانة والترميم وإعادة البناء المتعلقة بها وإجراء المزيد من أعمال التنقيب والعمل على وضع نظام مبرمج لزيادة وجذب السائحين لهذه المناطق.

7. تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية ذات الطابع التراثي وتلك المرتبطة بشكل مباشر يدعم الصناعة السياحية وتحديد المواقع المخصصة والصالحة للاستثمار السياحي.

8. ضمان مشاركة الخبرات الوطنية والأجنبية المؤهلة والمدربة في دعم قطاع السياحة.

9. إقامة ورعاية المهرجانات السياحية والثقافية بصفة دورية وذلك في مناطق الجذب السياحي وبالتنسيق مع الجهات والدوائر ذات الصِّلة على المستويين سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

الرقابة والمحاسبة:

يرى التكتل أهمية غرس القيم والمبادئ الإنسانية الإيمانية في مختلف مؤسسات التكوين المهني حتى نخرج موظفين لحمل الأمانة بعد أن أصبحت مؤسساتنا تخرج لاهثين وراء المال إلا من رحم ربك ويرى أهمية:

1. الرقابة والتدقيق على كافة موارد الدولة وفقاً للقوانين واللوائح والأنظمة المالية والمحاسبة.
2. تحديث أساليب الرقابة المالية في الدولة وجعلها متسقة مع المعايير العالمية ذات الصِّلة سواء ما تعلق منها بالتقارير الرقابية أو تقارير التدقيق والتفتيش والمطابقة والمتابعة.
3. تحديث أساليب الرقابة المالية في الدولة وجعلها متسقة مع المعايير العالمية ذات الصِّلة سواء ما تعلق منها بالتقارير الرقابية أو تقارير التدقيق والتفتيش والمطابقة والمتابعة.
4. تجنب الخلط الشائع بين مفاهيم الموازنة والحساب الختامي بين الموازنة العامة والموازنة الاقتصادية والحسابات القومية والموازنة العامة وموازنة المشروعات الخاصة وإيلائها ذات القدر من الاهتمام والتدقيق والمراجعة.
5. مراقبة مدى شرعية وقانونية وملاءمة القروض التي تبرمها الدولة سواء كانت مقرضة أو مقترضة.
6. مراقبة وتدقيق كافة أوجه الاستثمار لأموال الدولة في الداخل والخارج.

7. فحص وتدقيق الحسابات الختامية لكافة أجهزة الدولة وهيئاتها ومؤسساتها.
8. التدقيق والمراجعة لكافة قرارات الإعفاء التي تتخذها سلطات الدولة للأفراد أو الأشخاص من الحقوق المترتبة على كاهلهم للدولة.
9. الرقابة الصارمة على إعداد الموازنة العامة أو تنفيذها.
10. ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية والتقنية للدولة بما يقلل الهدر في موارد الدولة ويحكم توجيه تلك الموارد نحو خدمة المواطن والوطن أينما كان وأينما وجد.
11. حسن اختيار وتدريب وتأهيل والارتقاء بخبرات كافة الكوادر البشرية العاملة في حقل المحاسبة والتدقيق والمراجعة لموازنة الدولة وأوجه الإنفاق.
12. سن التشريعات اللازمة لإحكام الرقابة على إيرادات ونفقات الدولة وتدقيق أوجه الصرف وتغليظ العقوبات على كافة أوجه الفساد والرشوة والغش والمحسوبية والمحاباة والابتزاز والتدليس والإهمال وهدر المال العام والاستيلاء عليه وتغليب المصالح الاقتصادية لبعض الأشخاص أو الجهات على المصلحة الاقتصادية للدولة.

13. أن تتسم دواوين وأجهزة الرقابة والمحاسبة بالحياد والنزاهة والاستقلالية عن أجهزة الدولة إدارياً ومالياً وسياسياً.

14. زيادة رقعة التعاون وتبادل الخبرات بين الأجهزة الرقابية والإدارية والمحاسبية داخل الدولة وكافة المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصِّلة بالرقابة المالية الحكومية وفي طليعتها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة وهي أعلى هيئة تنظيمية دولية لشؤون الرقابة المالية الحكومية.

15. عدالة توزيع عائدات النفط وسائر ثروات البلاد بين مواطنيها ومدنها وأقاليمها على نحو عادل متوازن ووفقاً لمنهج علمي يحفظ حق الأجيال القادمة ويرفع الظلم عن المناطق والمدن والمواطنين الذين حرموا من ثروات بلادهم لردح طويل من الزمن.

16. إبرام عقود بيع النفط بشكل شفاف ومعلن وإيجاد آلية تكفل الرصد والرقابة والمحاسبة على كافة ما يتعلق بمفردات الموازنة بالدولة وسبل إنفاقها وذلك بما يكفل القضاء على سوء الإنفاق وتبديد ثروات البلاد.

17. فتح ملفات الفساد المرتبطة بكبار موظفي الدولة الذين تورطوا في هدر وسرقة الأموال العامة ومحاربة الرشوة والمحسوبية والاستيلاء على المال العام والتلاعب بمقدرات الدولة.

18. إرساء مفاهيم الشفافية والمساءلة العامة والعمل على تغيير وعادة تسويق الدولة ككيان محارب للفساد المالي والإداري والسياسي وذلك خروجاً من تلك الصورة القاتمة التي رسمتها النظم الاستبدادية لبعض دول المنطقة والتي عبرت عنها منظمة الشفافية الدولية من خلال احتلال بعض الدول العربية والإسلامية مرتبة متدنية بين دول العالم في هذا المجال.

وبعد هذه الصفحات ننتظر الملاحظات والإضافات وتعميق الحوار حول المشروع وإنضاجه لعل الله ينفع به البلاد والعباد ونسأل الله عز وجل أن يكون خالصاً لوجهه نافعاً لعباده.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

مسودة ميثاق السلام الوطني الشامل

لا يخفى على كل أبناء الوطن ما تمر به اليوم بلادنا ليبيا من اختناق سياسي واقتتال بين أبنائها.

وبعد نقاش مستفيض وحوارات معمقة لبحث الأزمات والإشكاليات والمحن التي تواجه الوطن نقترح أن أفضل السبل لحلحلة الاختناق السياسي ووقف الاقتتال يبدأ بإعلان كل الليبيين رغبتهم الصادقة بتجاوز جراحات الماضي والحاضر وطي صفحات الألم ليس نكرانا لها بل أملا في إنقاذ الوطن شعب وأرض وذلك من خلال مصالحة شاملة أساسها المصارحة والمصالحة والعدالة وجبر الضرر.

وفيما يلي أهم بنود مبادئ ميثاق المصالحة الوطنية الشاملة المقترحة:

أولاً: أهمية توافق الليبيين على العفو العام وطي صفحات الماضي.

ثانياً: أهمية إصدار قانون للمصالحة الوطنية الشاملة.

ثالثاً: أهمية تأجيل استيفاء الحق الخاص إلى ما بعد استكمال بناء مؤسسات الدولة ونشر ثقافة التسامح ومنع وتجريم استيفاء الحق خارج إطار القانون ورفع الغطاء الاجتماعي عن كل من يقوم بذلك والعمل على إعادة بناء النسيج الاجتماعي تحت هوية وطنية ليبية جامعة.

رابعاً: أهمية وقف كل حملات التحريض وبث الكراهية وإلزام وسائل الإعلام بالاحتكام إلى ميثاق شرف وطني إعلامي، يعاقب قانونا كل من يتجاوزه.

خامساً: أهمية التهدئة ووقف الاقتتال ورفع الغطاء الاجتماعي على المجرمين.

سادساً: أهمية وقف جميع حملات الاعتقال والمداهمة لأسباب سياسية أو على الهوية.

سابعاً: للقبيلة والأعراف الاجتماعية دور مهم في حماية السلم الاجتماعي ولم الشمل وإصلاح ذات البين.

ثامناً: أهمية إعادة النظر في كل التشريعات المانعة للمصالحة والاستقرار.

تاسعاً: رفض العنف والتطرف ومكافحته.

عاشراً: تعدد القوى الوطنية هوإثراء للعمل السياسي لا يجب إقصاء أي منها، طالما أنها تؤمن بالدولة ومؤسساتها الديمقراطية وتلتزم بالقانون وأن يكون التنافس والتداول على السلطة سلميا.

حادي عشر: أهمية بناء دولة المؤسسات والعمل على المساواة في المواطنة، وهي حقوق تمارس ووجبات تؤدى ومسؤوليات تحمل. كما يجب الدفاع عن قيمة المواطن الإنسانية وحقوقه وحماية كرامته.

ثاني عشر: حماية وحدة التراب الوطني في حدوده المعروفة والمنصوص عليها في الوثائق القانونية الليبية.

ثالث عشر: الإسلام دين الدولة والشريعة الإسلامية مصدر التشريع ويقع باطلاً ما يخالفها.

رابع عشر: أهمية وضع أسس ومعايير بناء جيش عصري حديث عقيدته حماية الوطن وحدوده ولا يسمح له بممارسة العمل السياسي.

خامس عشر: أهمية تأهيل المؤسسات الأمنية والشرطية لحماية أمن المواطن والمجتمع وتكون تبعيتها للسلطة المدنية الديمقراطية المنتخبة.

سادس عشر: ثروات ليبيا لجميع الليبيين وفقاً لمبدأ وحدة الثروات، والتوزيع العادل لها ولعائداتها والتزام الدولة بوضع برنامج وطني لتحقيق التنمية المكانية في ربوع البلاد.

سابع عشر: أهمية بناء مؤسسات السلطة والدولة على أسس وقواعد الحكم الرشيد التي تشمل الحوكمة والشفافية والرقابة والمحاسبة.

ثامن عشر: أهمية وضع برنامج وطني يعنى بحماية الأسرة ورفع معاناتها الاجتماعية والاقتصادية وتوعيتها بدورها في بناء الجيل الصالح.

تاسع عشر: الاتفاق على تمكين المرأة والشباب من تأدية أدوارهم والمساهمة في بناء وطنهم.

ختامًا: كيف نجمل فكرة مشروع السلام والمصالحة الوطني؟

1. هو مشروع سياسي جديد يطرح نفسه كحل جذري في الساحة الليبية تحت شعار المصالحة الوطنية.
2. تتنوع قيادات التكتل من المعتدلين في تيار النظام السابق وفبراير والمكونات الثقافية الليبية وشريحة العلماء ومكونات الشباب والمرأة.
3. هو نتاج لعمل متراكم لرجالات المصالحة الوطنية في ليبيا فهم في واجهته بعد أن أصبحوا رموزا لها في الشارع الليبي
4. يعتمد في تأسيسه على مكون الشباب وقد التحق به نخبة من الفاعلين في مناطقهم وبدأوا في تنظيم صفوفهم وفق حواضن شبابية مستمرة
5. لا يدعو لشخص أو لتيار ولكنه يعتمد مبدأ الشراكة الكاملة التي تنعكس في جميع جوانبه، حيث تنتخب الجمعية العمومية القيادات

للتكتل، وتحدد من خلال العملية الديمقراطية القرارات المفصلية خاصة في دعم الشخصيات في الانتخابات.

6. يلقى قبول في مناطق ليبيا المختلفة بعد أن عقدت جولات تمهيدية موسعة على مدار ستة أشهر لنشر الفكرة والترويج للمشروع.

7. يعتمد على المكون الاجتماعي باعتباره أساس بناء الحالة الليبية في ظل ضعف التجربة الحزبية والسياسية.

8. لا يتبنى أي أيدولوجيا أو اتجاه سياسي لكنه يؤمن بالمشاريع الوطنية التي تضم كل الليبيين بصرف النظر عن خلفياتهم الشخصية

9. يرى أن فبراير حدثا تاريخيا انقسم حوله الليبيون وعليهم أن يتجاوزوا الماضي ببناء دولتهم الجديدة التي تلتزم بالقيم والمبادئ

10. يؤمن بأن كل الليبيون متساوون بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية أو المناطقية.

11. يرى أن ليبيا جزءا من المنظومة الدولية وإذ يعلي قيمة السيادة الوطنية، فهو يعمل بإيجابية مع كل المبادرات الأممية والدولية التي تفضي إلى توافق ومصالحة شاملة.

12. يعمل التكتل على تكوين الجمعية العامة من جميع الأفراد المقتنعين بمشروعه حتى ينتخبوا قيادة سياسية له.

ولله الأمر من قبل ومن بعد

كتب صدرت للمؤلف:

1 . السيرة النبوية: عرض وقائع وتحليل أحداث.

2 . سيرة الخليفة الأول أبو بكر الصديق رضي الله عنه: شخصيته وعصره.

3 . سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه: شخصيته وعصره.

4 . سيرة أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه: شخصيته وعصره.

5 . سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه: شخصيته وعصره.

6 . سيرة أمير المؤمنين الحسن بن علي بن أبي طالب: شخصيته وعصره.

7 . الدولة العثمانية: عوامل النهوض والسقوط.

8 . فقه النصر والتمكين في القران الكريم.

9 . تاريخ الحركة السنوسية في إفريقيا.

10 . تاريخ دولتي المرابطين والموحدين في الشمال الإفريقي.

11 . عقيدة المسلمين في صفات رب العالمين.

12 . الوسطية في القران الكريم.

13 . الدولة الأموية، عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار.

14 . معاوية بن أبي سفيان، شخصيته وعصره.

15 . عمر بن عبد العزيز، شخصيته وعصره.

16 . خلافة عبد الله بن الزبير.

17 . عصر الدولة الزنكية.

18 . عماد الدين زنكي.

19 . نور الدين زنكي.

20 . دولة السلاجقة.

21 . الإمام الغزالي وجهوده في الإصلاح والتجديد.

22 . الشيخ عبد القادر الجيلاني.

23 . الشيخ عمر المختار.

24 . عبد الملك بن مروان وبنوه.

25 . فكر الخوارج والشيعة في ميزان أهل السنة والجماعة.

26 . حقيقة الخلاف بين الصحابة.

27 . وسطية القران في العقائد.

28 . فتنة مقتل عثمان.

29 . السلطان عبد الحميد الثاني.

30 . دولة المرابطين.

31 . دولة الموحدين.

32 . عصر الدولتين الأموية والعباسية وظهور فكر الخوارج.

33 . الدولة الفاطمية.

34 . حركة الفتح الإسلامي في الشمال الأفريقي.

35 . صلاح الدين الأيوبي وجهوده في القضاء على الدولة الفاطمية وتحرير البيت المقدس.

36 . استراتيجية شاملة لمناصرة الرسول (ﷺ)، دروس مستفادة من الحروب الصليبية.

37 . الشيخ عز الدين بن عبد السلام سلطان العلماء.

38 . الحملات الصليبية (الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة) والأيوبيون بعد صلاح الدين.

39 . المشروع المغولي عوامل الانتشار وتداعيات الانكسار.

40 . سيف الدين قطز ومعركة عين جالوت في عهد المماليك.

41 . الشورى في الإسلام.

42 . الإيمان بالله جل جلاله.

43 . الإيمان باليوم الآخر.

44 . الإيمان بالقدر.

45 . الإيمان بالرسل والرسالات.

46 . الإيمان بالملائكة.

47 . الإيمان بالقران والكتب السماوية.

48 . السلطان محمد الفاتح.

49 . المعجزة الخالدة.

50 . الدولة الحديثة المسلمة، دعائمها ووظائفها.

51 . البرلمان في الدولة الحديثة المسلمة.

52 . التداول على السلطة التنفيذية.

53 . الشورى فريضة إسلامية.

54 . الحريات من القران الكريم، حرية التفكير، وحرية التعبير، والاعتقاد والحريات الشخصية.

55 . العدالة والمصالحة الوطنية ضرورة دينية وإنسانية.

56 . المواطنة والوطن في الدولة الحديثة.

57 . العدل في التصور الإسلامي.

58 . كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي.

59 . الأمير عبد القادر الجزائري.

60 . كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي، سيرة الزعيم عبد الحميد بن باديس، الجزء الثاني.

61 . سُنة الله في الأخذ بالأسباب.

62 . كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي، وسيرة الإمام محمد البشير الإبراهيمي.

63. أعلام التصوف السُني "ثمانية أجزاء".

64. الإباضية: مدرسة إسلامية بعيدة عن الخوارج.



د. علي محمد محمد الصلابي

مفكر ومؤرخ وفقيه

- ولد في مدينة بنغازي بليبيا عام 1383 هـ/ 1963م
- نال درجة الإجازة العالمية (الليسانس) من كلية الدعوة وأصول الدين من جامعة المدينة المنورة عام 1993م، وبالترتيب الأول.
- حصل على درجة الماجستير من كلية أصول الدين في جامعة أم درمان الإسلامية عام 1996م.
- نال درجة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية بأطروحته فقه التمكين في القرآن الكريم من جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان عام 1999م.
- اشتهر بمؤلفاته واهتماماته في علوم القرآن الكريم والفقه والتاريخ والفكر الإسلامي.
- زادت مؤلفات الدكتور الصلابي عن ستين مؤلفًا أبرزها:
  - السيرة النبوية عرض وقائع وتحليل أحداث
  - سير الخلفاء الراشدين
  - الدولة الحديثة المسلمة
  - الدولة العثمانية عوامل النهوض والسقوط
  - فاتح القسطنطينية السلطان محمد الفاتح
  - وسطية القرآن الكريم في العقائد.
  - العدالة والمصالحة الوطنية
  - وآخر مؤلفاته "الإباضية. مدرسة إسلامية بعيدة عن الخوارج".